ثورات الربيع العربي: ثـــورة لم تكتمـــل بعـــد!

المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

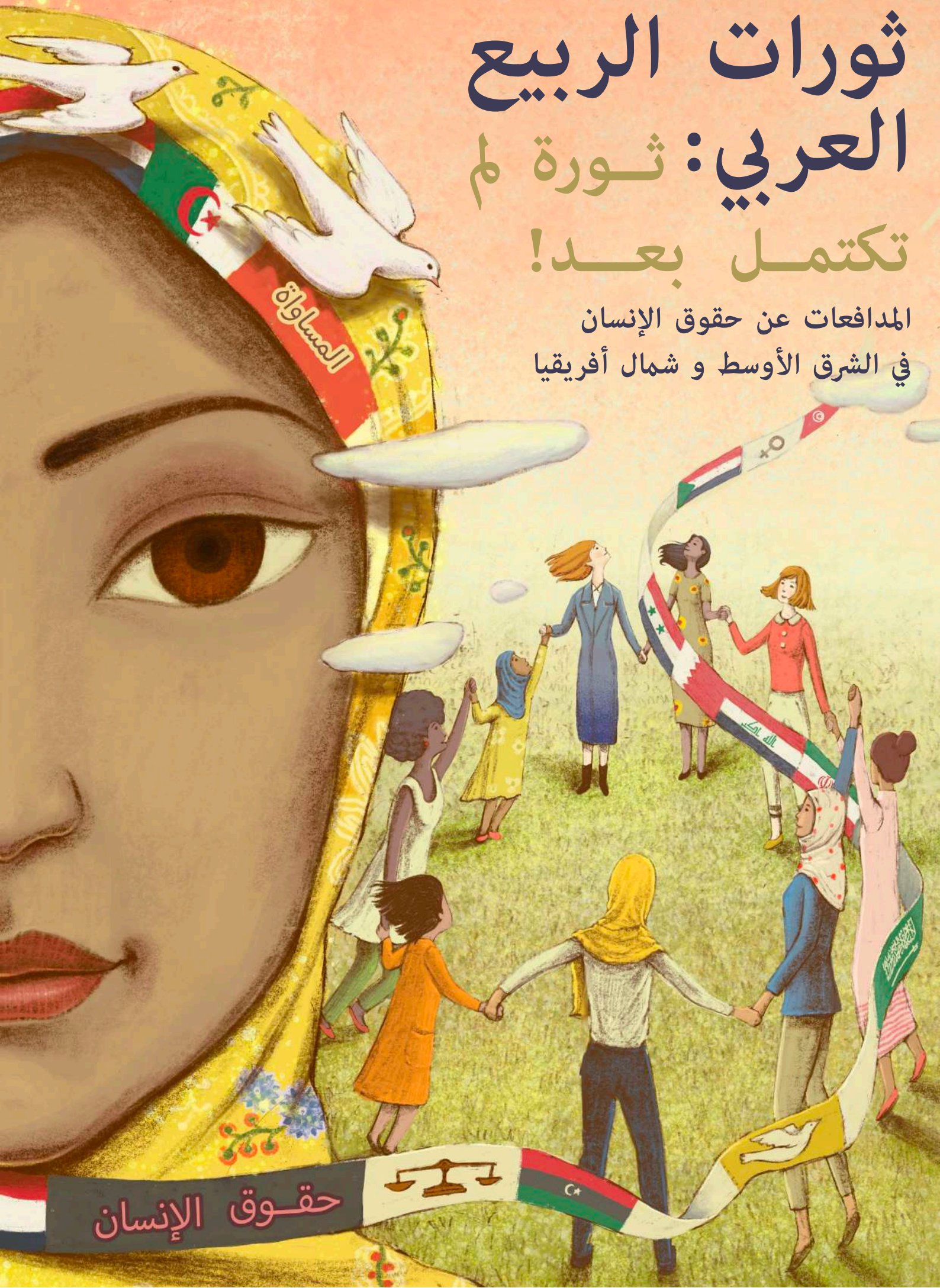

ثورات الربيــع العربي:

ثورة لم تكتمل بعد! المدافعات عن حقوق الانسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

تم النشر في حزيران 2021

الكتابة و البحث: ماري اونيل و فهيمة هاشم

المحررات: راشيل فنسنت، سوزان أور، و فهيمة هاشم

تصميم: جي واكر ديزاين

الرسوم التوضيحية كامبارنت سانغسرون

فن الشارع: بهية شهاب

أُنتج لصالح مبادرة نوبل للمرأة

المساهمات في التقرير

ليلى علي كرامي
انتصار الميالي
أميمة النجار
نضال السلمان
ثانانيا بوند
أرايانيميتساكول
كاتيا جيانتشي
فهيمة هاشم

مزن حسن
مريم جلبي
رشا جرهوم
منى لقمان
ماري اونيل
ينار محمد

جومانا سيف
مريم شفيبور
عزة سليمان
حقوق الإنسان للمرأة
تحالف المدافعات في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

ISBN: 978-1-7777256-0-0

unfinishedrevolution.nobelwomensinitiative.org

Advocating for peace, justice and equality

430-1 Nicholas Street, Ottawa ON K1N 7B7 Canada T: +1 613 569 8400 F: +1 613 691 1419
www.nobelwomensinitiative.org info@nobelwomensinitiative.org

وصف اللوحة: فنانة "الشارع" بهية شهاب كتبت سطراً من قصيدة بابلو نيرودا و رسمتها على الجـــدران أثناء انتفاضـــة الربيـــع العربي عام 2011 في القاهرة. نصها: "يمكنك أن تدهس الورود لكنك لا تستطيع أن تؤخر الربيع". الشكل الكبير في المنتصف هو رمز كلمة "لا!" مأخوذة من ضريح السلطان برقوق 1384م، القاهرة، مصر. استخدمت بإذن من الفنانة.

المقدمة

في العام الماضي، تواصلت مبادرة نساء نوبل مع بعض القيادات النسائية الشجاعة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و دعتهم إلى مشاركة رؤيتهم و تحليلاتهم حول حالة الدفاع عن حقوق الإنسان، و خاصة من قبل النساء.

صادف عام 2021 الذكرى السنوية العاشرة للربيع العربي، و هي ثورات شعبية انضمت إليها و قادتها العديد من الناشطات و النسويات في العديد من البلدان، و هو وقت مليء بتحولات و إصلاحات جوهرية في السياسة و الثقافة في المنطقة.

هل تم الوفاء بالوعد و تحقيقه؟

إن تصاعد الحكم الاستبدادي و العسكرة المتزايدة و محو المجتمع المدني و الوحشية المتزايدة ضد الناشطات، تشير إلى أن ذاك لم يحدث.

إن العديد من المدافعات اللواتي تمت مقابلتهن هن الآن في المنفى بسبب عملهن في مجال حقوق الإنسان كما تم منع سفر أو سجن العديد منهن.

يستمر التقدم، و لكن يتم تحقيقه تحت ضغط كبير و بتكلفة عالية. مع حظر التعاون و التجمع الجماعي بشكل مباشر أو خاضع للسيطرة الشديدة، يقع عبء الاحتجاج أكثر فأكثر على عاتق الأفراد، بما في ذلك الشابات.

تتحدث أختنا عزة سليمان، إحدى المؤسسات لمركز قضايا المرأة المصرية، عن الجميع عندما تقول: «ليس لدينا رفاهية للتوقف أو اي إمكانية بأن نفقد الأمل. و كلما كنا أكثر مقاومة و مرونة، كلما دفعنا الدولة و الشعب لتغيير طريقة تفكيرهم تجاه احترام المرأة و حقوق الإنسان.»

مبادرة نساء نوبل تستخدم الأصوات المشتركة و الرؤية للحائزات الخمس على جائزة نوبل للسلام لتضخيم قوة و إبراز عمل الحركات النسائية في جميع أنحاء العالم. توفر هذه الصفحة الأساس للتعاون في مجال المعيشة و الدعوة في مجال الموارد الخاصة بالحفاظ على العلاقات و تضخيمها، و تعزيز المرونة بقيادة و توجيه الحركات النسائية و الأفراد من الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

تشارك مبادرة نساء نوبل رؤيتها لعالم يتمتع فيه المستضعفون، بمن فيهم اللاجئون و المهاجرون و أفراد مجتمع المثليين ـ LGBT بالسلام و الكرامة. تحتاج المدافعات عن حقوق الإنسان إلى الأمن و الموارد و الحماية و الاعتراف الآن أكثر من أي وقت مضى، لكي ينتصرن في الجهود اللازمة لتحقيق ذلك.

تضامنا مع:

شيرين عبادي وتوكل كرمان

المحتويات

تصدير 6

النساء اللواتي تمت مقابلتهن من أجل هذا التقرير 11

1 الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: مساحة تغلق بسرعة للمدافعات عن حقوق الإنسان 15

تزايد السلطوية (الاستبداد) 16

الأبوية و الأدوار الصارمة للجنسين 19

العسكرة و الصراع 21

التأثير المركب لوباء كوفيد-19 23

2 مساهمات المدافعات عن حقوق الإنسان 27

ربط الديمقراطية و حقوق الإنسان و حقوق المرأة 27

دفع عجلة السلام مع المطالبة بمقاعد على الطاولة 31

3 القمع و المقاومة 34

كيف تتحدى المدافعات جهود الإسكات 34

آثار إسكات الجهود 34

التهجير والنفي 36

إغلاق المجال العام و إجبارهن على العمل سراً 37

الصدمة و الإرهاق 38

استراتيجيات المرونة 39

وضع سوق المرأة في دائرة الضوء الدولية 40

4 استدامة و حماية المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا 45

تكييف الحماية للمخاطر و الانتهاكات التي تواجه المرأة في المنطقة 45

ضمان وصول التمويل إلى القاعدة الشعبية بطرق يمكن للمرأة استخدامها 47

نحو عمليات سلام أكثر شمولاً 48

الحاجة إلى الاعتراف و التضامن الدوليين 49

فهرس 51

تصدير

لعبت النساء دوراً محورياً في النضال من أجل حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا قبل و أثناء و بعد سلسلة الانتفاضات الشعبية المعروفة باسم الربيع العربي. لقد كانوا فاعلات رئيسيات في تلك الثورة السلمية المفعمة بالأمل و غير المكتملة بشكل مأساوي، من تواجدهن في احتلال ميدان التحرير في مصر، إلى دور توكل كرمان الحائزة على جائزة نوبل كوجه عام لانتفاضة اليمن عام 2011

على الرغم من رد الفعل العنيف ضدهن، لا يمكن إنكار قوة و نجاح الحركات النسائية في المنطقة. أصبحت المطالب النسوية الآن جزءاً لا يتجزأ من جهود المقاومة في المنطقة، حيث ركزت الاحتجاجات الأخيرة على حقوق و احتياجات النساء المثليات و اللاجئات و المهاجرات، و غيرهن من الفئات المستبعدة. كان النضال من أجل حقوق المرأة و المساواة بين الجنسين طوال الوقت متشابكاً بعمق مع النضال الأوسع نطاقاً من أجل حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و الحكم الديمقراطي، و السلام في المنطقة.

حول هذا التقرير

تم التخطيط لهذا التقرير في البداية كخلفية لمؤتمر المدافعات عن حقوق الإنسان من منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و الذي خططت مبادرة نوبل للمرأة لاستضافته في أيار 2020. لكن بسبب وباء كوفيد-19، تم إلغاء هذا التجمع. و يهدف هذا التقرير إلى التقاط خبرات و مخاوف و توصيات هؤلاء النساء الاستثنائيات.

بالاعتماد على مقابلات مع 13 ناشطة فردية و ائتلافا واحداً من تسعة بلدان، استناداً إلى التقارير الأخيرة حول حقوق الإنسان و المساواة بين الجنسين، فإنه يسلّط الضوء على الوضع الفريد للمدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة. بدءاً من نظرة عامة على الاتجاهات الحديثة التي تقيد الفضاء المدني. و يسلط الضوء على مساهمات النساء و حقوق المرأة و المساواة بين الجنسين و الديمقراطية و السلام، و حقوق الإنسان. و يوثق التقرير مجموعة واسعة من التكتيكات المستخدمة لإسكات النساء ؛ الآثار المدمرة التي تحدثها على حياتهن و منظماتهمن و أسرهن و الاستراتيجيات التي تمكّن المرأة من مواصلة عملها رغم المخاطر. يعرض القسم الأخير من التقرير أفكار المدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة حول التدابير الأكثر أهمية لحمايتهن و دعم نضالاتهن.

يتم تعريف منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بطرق مختلفة من قِبل الأنظمة المختلفة. في هذا التقرير، يتم إدراج السودان و استبعاد تركيا. النساء اللواتي تمت مقابلتهن من أجل هذا التقرير هن من البحرين و مصر و إيران و العراق و لبنان و المملكة العربية السعودية و السودان و سوريا و اليمن، بينما أشارت بعض المصادر الخارجية إلى دول أخرى في المنطقة.

تعريف المدافعات

المدافعات عن حقوق الإنسان هنّ "النساء اللواتي يدافعن عن حقوق الإنسان و يعملن في مجال حقوق المرأة أو القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي."

- مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعات عن حقوق الإنسان
(A / HRC / 16/44)

إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعات عن حقوق الإنسان يحدد الحقوق ذات الصلة لجميع المدافعات عن حقوق الإنسان و التزامات الدول بحمايتهن ودعمهن.

تقليص مساحة حقوق الإنسان

دق المراقبون ناقــوس الخطر بشأن حملة القمع المتزايدة ضد المدافعات عن حقـــوق الإنسان في السنوات الأخـيرة، و كانت الناشطات من بين أبرز الأهداف. لا تعتبر بلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا فريدة من نوعها في اضطهادها للناشطات، لــكن مزيج الأنظمة الاستبدادية و الأعراف الأبوية و الصراع و العسكرة و الإسلام السياسي يعرضهن لخطر متزايد. منذ عام 2020، أضافت الآثار الصحية و الاقتصادية لكوفيد-19 عبئاً أكبر على النساء و زادت من التحديات التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان.

الحكم الاستبدادي

> "الاحتجاجات الوحيدة التي تحدث هي احتجاجات غير قانونية لأن جميع الاحتجاجات أصبحت الآن غير قانونية
>
> - نضال السلمان

تحتل منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا المرتبة الأدنى بين جميع المناطق التي يغطيها مؤشر الديمقراطية لوحدة الاستخبارات الاقتصادية، مع تصنيف غالبية بلدانها على أنها "استبدادية". يتخذ قمع المعارضة أشكالاً عديدة، من الاعتداءات الجسدية المباشرة و القتل خارج نطاق القضاء، إلى المراقبة الواسعة و ترسيخ القوانين التي تحد من حرية التعبير و التنقل و العمل الجماعي. يتمّ أيضاً تنظيم وسائل الإعلام و الانترنت و مراقبتها على نطاق واسع لقمع المعارضة، و قد تم استخدام قوانين الجرائم الالكترونية لتوجيه اتهامات إلى نشطاء حقوق الإنسان و احتجازهم في العديد من البلدان. أيضاً فقد شهد تحالف المدافعات عن حقوق الانسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا تحولاً جارياً في المنطقة منذ عام 2018، مع حملة قمع شاملة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان.

البطريركية السلطة الأبوية

تتقاطع أشكال الحكم الاستبدادي في جميع أنحاء المنطقة مع المعايير الاجتماعية التي تحد من صوت المرأة و قدرتها على العمل، كما أنها تضع توقعات صارمة حول كيفية تصرف النساء و الرجال. تعزز بنية الأسرة و المؤسسات هيمنة الرجال على أنهم أرباب الأسر، و مكتسبي الدخل، و صُنّاع القرار. و نتيجة لذلك تُعد معدلات المشاركة السياسية و الاقتصادية للمرأة من بين أدنى المعدلات في العالم. من بين 20 دولة في الترتيب الأدنى على مؤشر الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدي الاقتصادي العالمي، توجد 21 دولة من بينها في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، حيث يأتي العراق و اليمن في المرتبة الأخيرة.

في العديد من البلدان يتم إدخال القيود المفروضة على اختيارات المرأة و تحركاتها في الأطر القانونية الملزمة، بما في ذلك قوانين الأسرة أو "الأحوال الشخصية"، القوانين التي تحكم الملكية و الميراث، قوانين الجنسية، و قوانين الوصاية التي تُخضع تنقل المرأة و خياراتها الشخصية لموافقة أقربائها الذكور.

الإسلام السياسي

يظل التحكم في الحياة الجنسية للمرأة أقوى أداة للسلطة الأبوية في معظم المجتمعات المبنية على المعتقدات الدينية الأساسية. يتم تحقيق ذلك من خلال آليات معقدة من التلاعب السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، بما في ذلك الإكراه و العنف. في هذا السياق، غالباً ما يتم إساءة استخدام الدين كأداة قوية للسيطرة، مما يضفي الشرعية على الانتهاكات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان.

النزاعات و العسكرة

لم تعرف المنطقة سوى القليل من الراحة من الصراع في القرن الواحد و العشرين. بالنسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان، يتم الشعور بالعواقب بشكل مباشر و غير مباشر. حتى و هم يتعرضون للعنف و التهجير أثناء الحرب بشكل مباشر، فإن عملهم يتعرض للتقويض من خلال الإجراءات القمعية المبررة باسم "الأمن". العسكرة تجعل استخدام القوة و العنف طبيعياً و ترسخ الذكورية العنيفة. تم توثيق العنف الجنسي و الجنساني كسلاح حرب في العديد من البلدان في المنطقة. واجه المدافعون عن حقوق الإنسان، العاملون في مناطق النزاع في المنطقة، تهديدات و اغتيالات من قبل القوات المسلحة الحكومية و غير الحكومية. في عام 2019، على سبيل المثال، قُتلت المدافعة عن حقوق المرأة الليبية حنان البراسي بالرصاص في وضح النهار بعد انتقادها تصرفات الجيش الوطني الليبي.

يزيد الصراع من تعقيد النضال من أجل حقوق الإنسان من خلال إضعاف المجتمع المدني و استنزاف الحيز العام المتاح لمعالجة هذه القضايا. وفي الوقت نفسه، تواجه النساء أيضاً آثار النزوح في مناطق الصراع، حيث يأوي الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أكثر من ربع السكان النازحين بسبب النزاع في العالم.

كوفيد-19

لقد كشف الوباء و عمّق التفاوتات التي شجبتها المدافعات النسويات في المنطقة على مدى عقود. إنه يساهم في تعميق الحبس و الإيذاء الذي تتعرض له النساء في الداخل، بينما تُدفع قضايا حقوق الإنسان و العدالة بعيداً عن الطاولة. بالنسبة لأولئك اللواتي يقمن بعملهن أو المسجونات بسبب أعمالهن، فإن ذلك سيشكل نوعاً جديداً من المخاطر. في بعض البلدان، قُدم الوباء كذريعة لمزيد من تقليص الحقوق و الحريات.

مساهمات المدافعات عن حقوق الإنسان

على الرغم من التضاريس الصعبة التي يعملن فيها، فما زالت المنظمات النسائية تعمل على تعزيز السلام، الديمقراطية و حقوق الإنسان في المنطقة، و تحقيق مكاسب مهمة لحقوق المرأة و المساواة بين الجنسين.

الديمقراطية وحقوق الإنسان

كانت النساء في طليعة الاحتجاجات و الحركات المؤيدة للديمقراطية التي اجتاحت المنطقة مؤخراً، و قد سبّب خروجهن بشكل مكشوف للمشاركة في الفضاء العام العديد من المضايقات و الانتهاكات التي مورست ضدهن، كمثال في السودان، أطلق على الاحتجاجات التي خرجت في أواخر 2018 اسم "ثورة المرأة"، و قد أدت في الأخير الي نهاية الحكم الديكتاتوري. شكّلت النساء 70% من المحتجين الذين كانوا يواجهون القوات الأمنية في الشوارع.

و برغم العديد من الانتكاسات، كان أحد الإنجازات الرئيسية في العقود الأخيرة هو كسر المحرمات التي تمنع تناول قضايا المساواة

> **"يمكن ملاحظة المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المرأة في بعض الإصلاحات القانونية في بعض بلدان المنطقة، مثل التغييرات في قوانين الأسرة في كل من الجزائر، مصر و المغرب، و إدخال قوانين لحماية المرأة من العنف في كلّ من لبنان و المغرب، و العديد من الإصلاحات الأخرى. كما شهدت النساء أيضاً بعض المكاسب في التمثيل السياسي، مع إدخال الحد الأدنى من مشاركة الحصص في بلدان المنطقة. لكن التقدم لا يزال هشاً، و لا تزال النخب الذكورية الاستبدادية تهيمن على المنطقة. و بالتالي فإن العمل على النهوض بالمرأة مرتبط بالجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية، و مكافحة الفساد و الاستبداد، و تعزيز احترام حقوق الإنسان بشكل عام.**
>
> - رشا جرهوم

بين الجنسين. و التي تعتبر الآن من القضايا السياسية التي يتم مناقشتها علناً في الفضاء العام و داخل مؤسسات الدولة.

يمكن ملاحظة المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المرأة في بعض الإصلاحات القانونية في بعض بلدان المنطقة، مثل التغييرات في قوانين الأسرة في كل من الجزائر و مصر و المغرب، و إدخال قوانين لحماية المرأة من العنف في كلّ من لبنان و المغرب، و العديد من الإصلاحات الأخرى. كما شهدت النساء أيضاً بعض المكاسب في التمثيل السياسي، مع إدخال الحد الأدنى من مشاركة الحصص في بلدان المنطقة. لكن التقدم لا يزال هشاً، ولا تزال النخب الذكورية الاستبدادية تهيمن على المنطقة. و بالتالي فإن العمل على النهوض بالمرأة مرتبط بالجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية، و مكافحة الفساد و الاستبداد، و تعزيز احترام حقوق الإنسان بشكل عام.

مكان على طاولة السلام

تظل المرأة على هامش عمليات السلام، على الرغم من الالتزامات الدولية لزيادة دورها في المفاوضات و حفظ و بناء السلام. و مع ذلك، ما زالت النساء يسعين بنشاط للعمل على تحقيق العدالة و السلام في أوطانهن، و هن في نفس الوقت يطالبن بتواجدهن على طاولة المفاوضات.

في اليمن، تم استبعاد النساء إلى حد كبير من عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة منذ اندلاع الحرب في 2014. و مع ذلك، فإنهن يلعبن دوراً رئيسياً خارج الأطر الرسمية لعملية السلام، فقد قمن بالعمل على إنهاء تجنيد الأطفال، و فتح ممرات الإغاثــة و المعونات الإنسانية، و إجلاء العائلات من خطوط الحرب الأمامية، و تأمين الإفراج عن السجناء.

و بالمثل، فإن النساء السوريات ممثلات تمثيلاً ناقصاً في عمليات السلام الرسمية، على الرغم من دورهن المتزايد في توحيد المجتمع. رغم ذلك تم حصر و توجيه طاقاتهن لحد كبير داخل المؤسسات الاستشارية. لكنه من خلال منظمات مثل الحركة السياسية للمرأة السورية، فإن النساء يطالبن بتمثيل بنسبة 30% على الأقل في جميع مسارات التفاوض، بما في ذلك المفاوضات الحالية نحو وضع دستور جديد للبلاد.

> **"نحاول بناء مجتمع مدني بديل واحد لا يجب أن يكون مسجلاً أو هيكلياً"**
>
> - تحالف المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

القمع والمقاومة

تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أساليب مُروعّة لترهيبهن و إسكاتهن. و يتم تجريمهن بسبب طبيعة عملهن، و يتعرّضن للسجن و التعذيب و الخطف و الاختفاء. كما أن وسائل الإعلام المحلية تضع قيوداً ضد استخدامهن للانترنت و سبل الاتصال الاخرى، بينما يُفرض حظر سفر و تقييد على حرية حركتهن. أجبر القمع الممارس على تنظيم المجتمع المدني العديد من الجماعات على العمل "تحت الأرض"، أي بدون تسجيل و بدون تمويل.

> **"منبرنا الوحيد للتأثير على الحكومة السعودية هي من خلال القنوات الدولية"**
>
> - أميمة النجار

كما أن اللواتي يعملن فيها يواجهن احتمال الاعتقال بذريعة الإخلال بالأمن، أو الجرائم الالكترونية، أو التجمع الغير قانوني أو غيرها من التهم.

تواجه المدافعات أيضاً تهديدات و انتهاكات خاصة بالنوع الاجتماعي، مثل حملات التشهير العامة و استخدام العنف و التحرش الجنسيين "لوضع النساء في مكانهن."

تصف النساء اللواتي تمت مقابلتهن من أجل هذا التقرير تجربتهن مع هذه الأساليب، و الآثار المدمرة التي سببتها لحياتهن و عملهن. و تشمل هذه الآثار النفي و النزوح، و الصدمات و الإرهاق، و وجود بدائل قليلة كالإغلاق أو العمل السري تحت الأرض. كما أنها تحدد الاستراتجيات التي تساعد المدافعات عن حقوق المرأة على الاستمرار في مواجهة الاضطهاد الذي لا هوادة فيه. كان التضامن الإقليمي و بناء التحالفات ضروريين لبقائهن علي قيد الحياة. و الظهور الدولي أمر حيوي لمتابعة المساءلات و الانتهاكات عن حقوق الإنسان، و إيواء أولئك اللواتي تناضلن من أجل العدالة.

خطوة للأمام : ما تطلبه النساء المدافعات عن حقوق الإنسان

إن التزامات الجهات الفاعلة الحكومية و غير الحكومية لحماية و دعم عمل المدافعات عن حقوق الإنسان منصوص عليها في قرار الأمم المتحدة رقم 68/181، و ترتكز على مجموعة واسعة من القانون الدولي لحقوق الإنسان.

تُسلط النساء اللواتي تمت مقابلتهن من أجل هذا التقرير الضوء على أربعة مجالات رئيسية للدعم تعتبر حيوية لدعمهن و حمايتهن.

"تحدّث عن النساء اللواتي يواجهن حظر السفر و السجن و التحرش. افعل ما في وسعك للاحتفاظ بأسمائهن في الأماكن العامة حتى لا يتم نسيانها."

- مزن حسن

الحماية و الدعم النفسي

يطلبون من الحلفاء الدوليين دعم مجموعة واسعة من التدابير لضمان سلامة و رفاهية المدافعات، بما في ذلك التمويل الطارئ و البيوت الآمنة لأولئك الذين يتنقلون؛ الضغط من أجل إطلاق سراح السجناء و تقديم الدعم النفسي لمعالجة الصدمات التي يتعرض لها كل من المدافعات والناجيات.

التمويل

تحتاج المدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة إلى تمويل سريع و مرن و طويل الأمد يمكن تخصيصه لاحتياجات المنظمات الصغيرة التي لا تتناسب بسهولة مع متطلبات المانحين المعتادة.

الإدراج في محادثات السلام

تطالب النساء بالتمسك بالالتزامات الدولية لزيادة مشاركتهن في عمليات السلام في المنطقة.

الاعتراف والتضامن الدولي

يطلبون أن نبقي عمل ومحنة المدافعات عن حقوق الإنسان مرئية، و أن نحمّل الأنظمة و الجهات الفاعلة غير الحكومية المسؤولية عن الانتهاكات ضدهم.

النساء اللواتي تمت مقابلتهن من أجل هذا التقرير

اعتمد هذا التقرير على مقابلات مع 13 ناشطة استثنائية و ائتلاف واحد من 9 دول في إقليم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. يعيش العديد منهن الآن في المنفى، و يواصلن نضالهن عبر الشبكات الدولية مع البقاء على الاتصال بالحركات النسوية في أوطانهن. و قد طلب البعض منهن عدم ذكر أسمائهن بشكل مباشر أو شخصي.

الدكتورة **ليلى علي كرامي** هي محامية إيرانية معروفة و مدافعة عن حقوق الإنسان و خبيرة في حقوق المرأة. في عام 2006، عملت السيدة علي كرامي مع زملائها النشطاء لإطلاق حملة المليون توقيع من أجل المساواة لإنهاء التمييز القانوني ضد المرأة الإيرانية. تم تكريمها من قبل الاتحاد الأوروبي بصفتها زميلة ساخاروف في حقوق الإنسان لعام 2016، و حصلت على جائزة آنا بوليتكوفسكايا في عام 2009 من منظمة "الوصول إلى جميع النساء في الحرب". و هي متحدثة بشكل متكرر و نشرت مقالات إعلامية في جميع أنحاء العالم. صدر كتابها المرأة و القانون و النشاط في إيران عام 2019.

الكاتبة و الشاعرة و الصحفية **انتصار الميالي** عضوة في أمانة جمعية المرأة العراقية و ممثلة عن تحالف 1325 للمرأة و السلام و الأمن. و هي مدربة و بنّاءة قدرات في مجال اللاعنف و المفاوضات و بناء السلام، و لا سيما دعم مشاركة النساء والشباب في عمليات السلام. و هي أيضا عضو في هيئة تحرير جريدة نضال المرأة.

المدونة و الناشطة السعودية **أميمة النجار** هي ممرضة وطبيبة. في عام 2011، انتقلت أميمة إلى الصين و حصلت على اللجوء و درست الطب و الجراحة في جامعة جيلين. تحصل حاليًا على دبلوم الدراسات العليا في الجراحة من الكلية الملكية للجراحين في ايرلندا. عملت أميمة كوسيط ثقافي و مترجمة في مركز تراما دي تيرا للاجئين في إيطاليا.

نضال السلمان هي القائم بأعمال رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي يوثّق و يبلّغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. على الرغم من أمر الحكومة الصادر في تشرين الثاني 2004 بالإغلاق، إلا أن المركز يواصل العمل، حيث قام مؤخرًا بنشر "البحرين: النساء، المساهمون الأقوياء في بناء السلام". تم استهدافها بسبب عملها، بما في ذلك العيش في ظل حظر السفر من 2016 إلى 2019.

فهيمة هاشم المديرة السابقة لمركز سالمة لمصادر المرأة في الخرطوم، السودان، و الذي أغلقته السلطات الحكومية بالقوة في عام 2014. ركز المركز على توثيق العنف ضد المرأة و المطالبة بإصلاحات في النظام القانوني في السودان، و لا سيما قوانين الاغتصاب في البلاد و قوانين النظام العام التي تنظم طريقة لبس المرأة و تصرفها في الأماكن العامة. خوفاً على سلامتها و سلامة طفلتها الصغيرة، اضطرت فهيمة هاشم لمغادرة السودان و تعيش الآن في كندا. وهي حاليًا عضوة في مجلس إدارة نظرة للدراسات النسوية وعضو مجلس استشاري في صندوق دوريا النسوي، وهو أول صندوق نسوي يستهدف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها.

مزن حسن هي المديرة التنفيذية لمؤسسة نظرة للدراسات النسوية في مصر، و التي تقوم بحملات من أجل حقوق المرأة، و تقدم الدعم للناجيات من العنف الجنسي، و تستخدم النهج النسوي لبناء السلام و مكافحة العنف و التطرف. مستهدفة لعملها كمدافعة عن حقوق الإنسان، تخضع مزن حسن حالياً لحظر من السفر لأكثر من أربعة سنوات، و تم تجميد أصولها، و تواجه تهماً بـ "دعم الحرية غير المسؤولة للمرأة" و التي تصل عقوبتها إلى 25 عاماً في السجن.

بصفتها ممثلة لتحالف المعارضة السورية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، تقود **مريم الجلبي** المشاركة الدبلوماسية مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة و قسم الشؤون السياسية بالأمم المتحدة و مكتب الأمين العام للأمم المتحدة. يركز عملها على إشراك المرأة في السياسة و صنع القرار. أثبتت دعوتها و قيادتها دورها في إعادة صياغة السرد حول سوريا داخل مجتمع الأمم المتحدة. عملت السيدة جلبي كعضو في اللجنة الاستشارية للمرأة في اللجنة العليا للمفاوضات. كانت عضواً مؤسسًا في حركة اللاعنف السورية و الحركة السياسية للمرأة السورية.

خبيرة النوع الاجتماعي و السلام و الأمن **رشا جرهوم** هي مديرة مبادرة مسار السلام التي يستضيفها مركز أبحاث حقوق الإنسان و التعليم في جامعة أوتاوا. تم إنشاء مبادرة مسار السلام لإيجاد مساحة لمساهمات النساء و الشباب و منظمات المجتمع المدني في عمليات السلام. السيدة جرهوم هي أيضاً عضو مؤسس في شبكة التضامن النسائي. تدافع عن حقوق النساء و الأطفال و اللاجئين.

منى لقمان هي مؤسسة مشاركة لشبكة التضامن النسائي التي تعد أكبر شبكة نسائية في اليمن. و هي رئيسة مؤسسة الغذاء من أجل الإنسانية اليمنية، و أيضاً عضوة في التحالف النسائي للقيادة الأمنية. وقد أطلعت السيدة لقمان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، و أعضاء الكونجرس الأمريكي، والعديد من المنظمات الأخرى، على الدعوة إلى إنهاء الحرب و مشاركة المرأة في عملية السلام اليمنية. في عام 2019، حصلت على جائزة الديمقراطية اليوم الدولية للشابات للسلام و حقوق الإنسان. و هي زميلة أبحاث غير مقيمة في معهد جوان بي كروك للسلام و العدالة بجامعة سان دييغو.

الناشطة النسائية و الصحفية العراقية **ينار محمد** هي مؤسسة مشاركة و مديرة منظمة حرية المرأة في العراق ، و التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة في سياق تستهدف فيه جماعات المعارضة الإسلامية و المؤسسات الحاكمة و الميليشيات النساء و ترتكب العنف ضدهم على نطاق واسع. في إطار عملها لإنهاء العنف ضد المرأة، قادت السيدة محمد افتتاح أول ملاجئ للنساء في العراق. في عام 2008، حصلت على جائزة جروبر لحقوق المرأة و في عام 2016، حصلت على جائزة رافتو النرويجية لجهودها نيابة عن النساء و اللاجئين في العراق. تعيش الآن في كندا.

الناشطة و المحامية السورية **جمانة سيف** هي رئيسة اليوم التالي التي تعمل على دعم التحول الديمقراطي في سوريا. و هي أيضاً إحدى مؤسسي شبكة النساء السوريات و الحركة السياسية للمرأة السورية. ذهب والدها، وهو عضو معارض في البرلمان، إلى السجن عدة مرات لانتقاده نظام الأسد، و فرضت ضريبة على مصنع المنسوجات الخاص بالعائلة. في عام 2012، هربت السيدة سيف إلى برلين، ألمانيا، حيث تعمل بلا كلل لجلب أصوات النساء إلى مفاوضات السلام لإنهاء الحرب المدمرة في سوريا. منذ عام 2017، عملت مع برنامج الجرائم الدولية و المحاسبة التابع للمركز الأوروبي للحقوق الدستورية و حقوق الإنسان، مع التركيز على العنف الجنسي و الجنساني المرتكب في مرافق الاحتجاز السورية. شاركت مؤخراً (مع وجدان ناصيف) في تأليف تقرير "كلمات ضد الصمت"، و هو تقرير عن سجن النشطاء في سوريا.

حُكم على الناشطة الإيرانية في مجال حقوق الإنسان **مريم شفيبور** في مارس 2014 بالسجن سبع سنوات بسبب آرائها السياسية و نشاطها. أطلق سراحها في تموز 2015 بعد الضغط من قبل منظمات حقوق الإنسان. تدافع عن حقوق طلاب الجامعات الممنوعين من التعليم العالي بسبب نشاطهم، و الإفراج عن السجناء السياسيين. عند إطلاق سراحها، أطلقت السيدة شفيبور حملة لدعم الأمهات السجينات. في عام 2016، أطلقت حملة #حرروا نرجس بعد الحكم على الناشطة النسوية و حقوق الإنسان نرجس محمدي بالسجن 16 عامًا. الآنسة شفيبور مقرها في تورونتو، كندا.

المحامية المصرية و المدافعة عن حقوق الإنسان و الناشطة النسوية **عزة سليمان** هي أحد مؤسسات مركز قضايا المرأة المصرية و لها وضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة. عملت في قضايا حقوق المرأة لأكثر من 25 عاماً.

تأسس ائتلاف المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا عام 2015، و يعمل على حماية المدافعات عن حقوق الإنسان في المجال العام، و تسليط الضوء على الانتهاكات المرتكبة ضدهن، و تقديم الدعم من خلال المناصرة و تبادل المعـــرفة، و تحدي ثقافة النظام الأبوي التي تميز ضد المرأة. قدم التحالف مدخلات لهذا التقرير من خلال ممثل منسق.

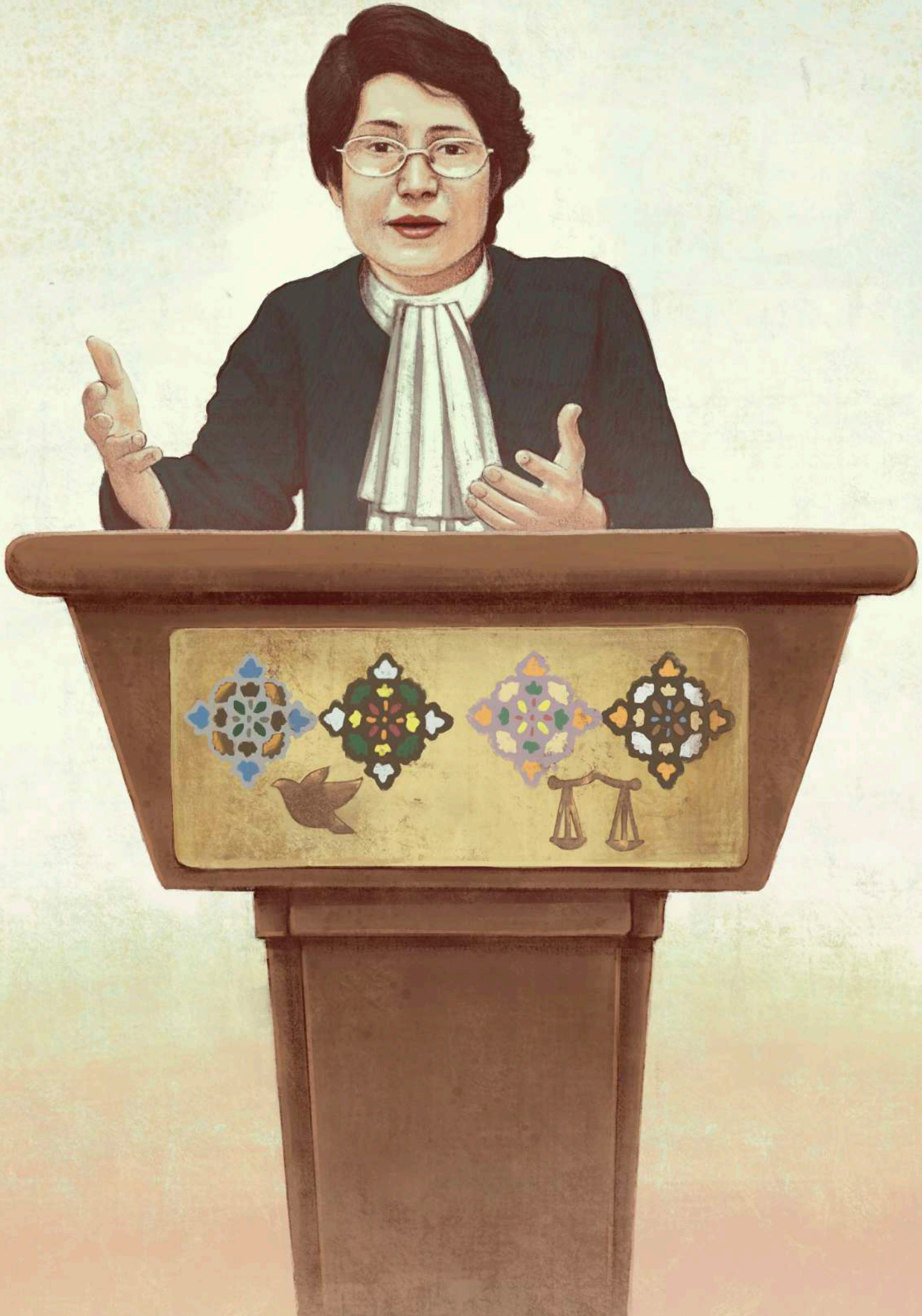

1

الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: مساحة تغلق بسرعة أمام المــدافعات عن حقوق الإنسان

”مشاركة المجتمع المدني هي شريان الحياة لأي ديمقراطية و مجتمع سليم [...] عندما تتدفق قنوات المجتمع المدني بحرية، فهذا يعني نقاشاً حيوياً، و حرية الفكر و الرأي، و المشاركة العامة في السياسة.“

ميشيل باتشيليت ، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[1]

لطالما كان النضال كبيراً من أجل ترسيخ حقوق الإنسان و الدفاع عنها في إقليم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. في حين أن المنطقة متنوعة في تاريخها و ثقافتها، فهي اليوم منطقة مُنقِّسمة تهيمن عليها أنظمة استبدادية تُقيّد بشدة تنظيمات المجتمع المدني. تعتبر أوجه عدم المساواة بين الجنسين من أعمق حالات عدم المساواة في العالم، و تعزز ثقافة أبوية راسخة. و منذ العام 2011، حدثت ردود الفعل ضد موجات الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية تقريباً في كل دول المنطقة. في معظم البلدان الآن اختفت مساحة العمل المدني.

تاريخياً و منذ عشرينيات القرن الماضي نجحت النساء في تنظيم أنفسهن من داخل الحركات المناهضة للاستعمار و الحركات القومية، حيث كان الاستقلال و سيادة الدولة هو الهدف الرئيسي، وليس المساواة بين الجنسين أو حقوق المرأة. أكّد الترابط بين الحركات النسائية و الحركات القومية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا المكاسب التي يمكن للمرأة تحقيقها من خلال المشاركة في الحركات القومية و حركات مناهضة الاستعمار. و سمحت الحركات القومية و الوطنية للمرأة باكتساب مساحة من المقاومة، و عزز قدراتها و ثقتها بنفسها من خلال منحها الحق في التعليم، العمل، المشاركة السياسية، و التواجد في الفضاء العام.

حدد تحالف المجتمع المدني منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا على أنها تمتلك أسوأ سجل في الحريات المدنية في العالم[3]. ففي العام 2019، قُدر أن في كل عشرة أشخاص ثمانية منهم يعيشون في بلدان تنتهك حكوماتها حرية التعبير، و التجمــع السلمــي و تكوين الجمعيات.

بالنسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان، اللواتي كن في طليعة الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية والنضال من أجل المساواة بين الجنسين ، فإن مساحة المعارضة مقيدة بشكل أكبر بالمعايير الأبوية الراسخة بعمق في العلاقات الاجتماعية و الهياكل السياسية و الأطر القانونية، و في بعض الحالات تم تعزيز هذا التقييد بالعقيدة الدينية الأُصولية. في عام 2018 وحده، وجدت منظمة العفو الدولية أن العشرات من المدافعات عن حقوق الإنسان قد تم استهدافهن بسبب مناصرتهن لحقوق المرأة أو التحرر من العنف و التحرش الجنسيين، لا سيما في مصر و إيران و المملكة العربية السعودية.[5]

تعرضّت مزن حسن، المديرة التنفيذية لمؤسسة نظرة للدراسات النسوية، بشكل مباشر لهذه الحملة القمعية. تصف مزن الاضطهاد الذي واجهته و الأساليب الممنهجة وراء استهداف الناشطات في مصر، فتقول: "إحدى التهم الموجهه إليَّ هي "دعم النساء للتمتع بِحُرية غير مسؤولة". هكذا يرون المدافعات عن حقوق الإنسان و النسويات في مصر، إنهم يروننني "كقوادة" و امرأة تريد أن تمارس "الدعارة" . إنهم يرون عملي [.....] على أنه يُشجع على "الحرية غير المسؤولة" للنساء . يُسمح للنساء في الدول الاستبدادية بالحصول على بعض الحريات فقط. هذا هو تعريف النظام الأبوي و الحفاظ على الأمن. في الدولة الاستبدادية يتَعيّن على النساء التصرف بطريقة معينة، و إذا لم نفعل ذلك فنحن العدو".

"إحدى التهم الموجهة إليّ هي "دعم النساء في التمتع بحرية غير مسؤولة". هكذا يرون المدافعات عن حقوق الإنسان والنسويات. إنهم يروننني "كقوادة" و امرأة تريد أن تمارس "الدعارة". إنهم يرون عملي [...] على أنه يشجع على "الحرية غير المسؤولة" للنساء. يُسمح للنساء في الدول الاستبدادية بالحصول على بعض الحريات فقط. هذا هو تعريف النظام الأبوي و الحفاظ على الأمن في الدولة الاستبدادية، يتَعيّن على النساء التصرف بطريقة معينة، و إذا لم نفعل ذلك، فنحن العدو."

إن دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ليست فريدة من نوعها في اضطهادها للمدافعات عن حقوق الإنسان، و لكن انتشار الأعراف الأبوية، إلى جانب النزاعات الإقليمية و العسكرة و لاستبداد المتزايد، يعرض المدافعات للخطر بشكل متزايد. في العام 2020، أضافت الآثار الصحية و الاقتصادية لوباء كوفيد-19 المستجد أعباء إضافية على النساء و التحديات التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في مثل هذه البيئة المعادية.

هنا نستكشف كيف تعمل هذه الاتجاهات على تقييد الفضاء المدني في المنطقة، و تقويض الجهود المبذولة للدفاع عن حقوق الإنسان و حقوق المرأة و تعزيز المساواة بين الجنسيين. هنا نستكشف كيف تعمل هذه الاتجاهات على تقييد الفضاء المدني في المنطقة، و تقويض الجهود المبذولة للدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

تزايد السلطوية (الاستبداد)

تحتل منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا المرتبة الأدنى بين جميع المناطق التي يغطيها مؤشر الديمقراطية التابع لوحدة الايكونوميست انتليجنس. و بناءً على تقييمها لخمس فئات هي العملية الانتخابية و التعددية، عمل الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، و الحريات المدنية فقد احتلت ستة بلدان في المنطقة المرتبة العشرين في العالم. و لم يتم تصنيف أي منها على أنها "ديمقراطية كاملة"، بينما تم تصنيف اسرائيل و تونس فقط على أنها "ديمقراطيات تشوبها العيوب". يحتل الباقون النصف السفلي من الترتيب مع تصنيف الغالبية على أنهم "سلطويون"، بما في ذلك جميع دول الخليج العربي.[6]

يجد المؤشر المنطقة في حالة محفوفة بالمخاطر بشكل عام، مع احتجاجات عامة واسعة النطاق تدعو إلى إصلاح جذري للأنظمة السياسية، و في بعض الحالات تغيير النظام. في الجزائر و السودان، تم طرد القادة الاستبداديين الذين كانوا يحكمون منذ فترة طويلة، و لكن في معظم البلدان، فإن احتمالات التغيير السياسي ما تزال بعيدة.

ارتفعت الآمال في الإصلاح الديمقراطي مع ما أطلق عليه في الغرب اسم "الربيع العربي"، و الذي بدأ في تونس في كانون الأول 2010. و لكن مع انتشار حركات الاحتجاج في جميع أنحاء المنطقة، تشجعت الدول في استخدام الإجراءات القمعية لسحق المعارضة. لا تزال تونس الدولة الوحيدة في الربيع العربي التي انتقلت من الديكتاتورية إلى الحريات الديمقراطية الحقيقية، حيث عقدت الجولة الثانية من الانتخابات الحرة في عام 2019، بمشاركة مجموعات سياسية و فاعلين جدد. و في أماكن أخرى،

[6] مؤشر الديمقراطية 2019: عام من الانتكاسات الديمقراطية والاحتجاجات الشعبية (2020). وحدة المعلومات الاقتصادية المحدودة.
http://www.eiu.com/public/thankyou_download.aspx?activity=download&campaignid=democracyindex2019
[7] المرجع نفسه. ص 36 - 37

اقترن تراجع أداء الحكومة بسبب الفساد و سوء الإدارة بزيادة المشاركة السياسية، مما يعكس إرادة الشعوب المحرومة في التحول إلى أشكال أخرى من التعبئة تتجاوز المشاركة الانتخابية. و من المفارقات أن المؤشر وجد أن هذه التعبئة، التي ولدت من الإقصاء الشعبي، هي إحدى العلامات القليلة للتقدم الديمقراطي في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.[7]

تتحدى البيئة الاستبدادية جميع المدافعات عن حقوق الإنسان، لكن تحالف المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا شهد تحوّلاً جارياً في المنطقة منذ عام 2018، مع حملة قمع شاملة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص. شجع اعتقال السعودية لما لا يقل عن 12 ناشطة في ذلك العام دولاً أخرى في المنطقة على قمع الجماعات النسائية. قبل ذلك، و بحسب ما قالته ممثلة عن التحالف، "اقتصرت الانتهاكات على دول معينة هي مصر و السعودية. الأمر المختلف الآن هو أن كل دولة في المنطقة لديها ليس واحداً فقط بل أكثر من عشرات الانتهاكات على الأقل ضد [النساء المدافعات]. لدينا انتهاكات في المغرب، في الكويت، في البحرين، في اليمن. لقد تم تعميم الانتهاكات في كامل المنطقة".

وثّق التحالف العشرات من حالات الاعتقال و السجن للناشطات في أنحاء المنطقة، و قد وُصف عام 2019 بأنه الأسوأ على الإطلاق بالنسبة للمدافعات. و يشير إلى أنه بينما واجهت حركة حقوق الإنسان بشكلٍ عام ردود فعل عنيفة، فقد تم استهداف المدافعات بشكلٍ خاص. "الجديد هو أن الهجمات على المدافعات عن حقوق الإنسان يتم جعلها طبيعية في جميع أنحاء المنطقة. تستخدم الحكومات قوانين مكافحة الإرهاب بشكلٍ متصاعد لقمع المدافعات عن حقوق الإنسان. كانت هذه القوانين موجودة في الدساتير في جميع أنحاء المنطقة، و لكنه منذ العام 2019، على وجه التحديد، يتم استخدام هذه القوانين ضد المدافعات عن حقوق الإنسان".

يتخذ قمع المعارضة أشكالاً عديدة تتراوح من الاعتداءات الجسدية المباشرة و التصفية الجسدية بدون محاكمة، إلى عمليات المراقبة الواسعة، بجانب ترسيخ القوانين التي تحد من حرية التعبير و إمكانية التنقل و العمل الجماعي. استخدمت الحكومات في مصر و المغرب اتهامات ذات دوافع سياسية بالعنف أو الإرهاب لمعاقبة المدافعات عن حقوق الإنسان على عملهن. تعرضت المدافعات للاحتجاز المطول في مصر و السعودية و اليمن و السودان، و غالباً ما يتم احتجازهن بمعزل عن العالم الخارجي، مع استخدام التعذيب و سوء المعاملة لانتزاع اعترافات قسرية و تفاصيل يمكن استخدامها ضد الآخرين. كما شوهدت حالات اختفاء قسري للمدافعات عن حقوق الإنسان في مصر و اليمن و سوريا و السعودية.[9]

محاكمة المدافعات عن حقوق الإنسان منتشرة في جميع أنحاء المنطقة، و هناك العديد من القيود على منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، الأحكام الغامضة لقانون العقوبات الجديد في عُمان، و التي تقوم بتقييد حرية تكوين الجمعيات و حرية التعبير، كما تحظر إنشاء أو عضوية أي منظمة يُنظر إليها على أنها تهاجم " المبادىء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية للدولة". يواجه المخالفون أحكاماً بالسجن تصل إلى عشر سنوات، في حين أن أي شخص ينضم إلى تجمع عام يضم أكثر من عشرة أشخاص قد يُسجن أيضاً بإعتباره تحدّ للنظام العام.[10] قطر، التي لم توقع على الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية و المدنية و لا على الاتفاقية الدولية للحقوق الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، لا تسمح للمنظمات المستقلة الغير حكومية و التي تعمل في مجال حقوق الإنسان بالعمل على أراضيها .[11]
في الأردن، على الرغم من الإصلاحات الدستورية في العام 2011، فقد تواصلت عمليات تقييد حرية تكوين الجمعيات و التعبير و التجمع السلمي تحت ستار الأمن القومي و مكافحة الإرهاب. و قد سَّهلت التغييرات القانونية في 2009 على المجموعات التسجيل كمنظمات غير حكومية، لكن تم إضافة فقرة جديدة تتطلب موافقة مجلس الوزراء على التمويل الأجنبي. تراقب السلطات الحكومية بشكل روتيني الاجتماعات التي تعقدها المنظمات غير الحكومية. نتيجة لهذة القيود و تَدخل الأجهزة الأمنية في أنشطة المنظمات تمارس العديد من منظمات حقوق الإنسان الرقابة الذاتية وتتجنب القضايا الحساسة.[12]

8 تحالف المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (11 ديسمبر / كانون الأول 2019). أسوأ عام على الإطلاق بالنسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: https://whrdmena.org/2019/12/11/the-worst-year-yet-for-whrds-in-mena/*
9 فرونت لاين ديفندرز (2019). التحليل العالمي 2018 ، مع إضافات من تمت مقابلتهم
10 المرجع السابق
11 دولة قطر . فرونت لاين ديفندرز #: https://www.frontlinedefenders.org/en/location/qatar
12 الأردن. فرونت لاين ديفندرز #: https://www.frontlinedefenders.org/en/location/jordan

هانيا محب:

إبراز العنف الجنسي في ثورة مصر

أحدثت الثورة الشعبية التي اندلعت في ميدان التحرير بالقاهرة في عام 2011 صدمة في جميع أنحاء المنطقة. و لو لفترة قصيرة فقط، بدت هذه المساحة انعكاساً مثالياً لاسمها، و الذي يعني في اللغة الإنجليزية "التحرير". لكن العديد من النساء تعرضن لاعتداءات وحشية أثناء مشاركتهن في احتجاجات الشوارع للمطالبة بتحرير بلادهن..

في يناير 2013، في الذكرى الثانية للثورة المصرية، انضمت الصحفية هانيا محب إلى آلاف المتظاهرين في ميدان التحرير. كانت هناك للدعوة إلى التمييز القائم على النوع الاجتماعي في ظل جماعة الأخوان المسلمين المنتخبة حديثاً. تعرضت هنية للاعتداء العنيف لأكثر من نصف ساعة من قبل مجموعة كبيرة من الرجال فيما بدا أنه جهد منسق منع الآخرين من التدخل. كانت واحدة فقط من بين 20 امرأة تعرضن للهجوم في تلك الليلة.

و قالت في مقابلة مع مبادرة نساء نوبل: "حاصر الرجال النساء في دوائر ضيقة للغاية و انتهكوا كل شبر منهن". "ليس هناك شك في أن مثل هذه المجموعات منظمة لخدمة غرض سياسي."

لطالما انتشر العنف الجنسي في مصر. وفقاً لمسح أجرته الأمم المتحدة عام 2013، أفادت 99.3٪ من النساء المصريات أنهن تعرضن للتحرش الجنسي، مع 91٪ قلن إنهن شعرن بعدم الأمان في الشارع نتيجة لذلك.

كصحفية، كانت هانيا من أوائل من كسروا الصمت على اعتدائها. "في ذلك الوقت، لم أستطع تقريباً تصديق ما حدث [...] و لكن منذ اللحظة التي وضعوني فيها في سيارة الإسعاف قررت أنني سأقاوم."

المصادر: مبادرة نساء نوبل، Standard Evening

يتم أيضاً تنظيم وسائل الإعلام و الانترنت و مراقبتها لقمع المعارضة. وِفقاً لمنظمة العفو الدولية فإنه خلال عام 2018، استخدمت السلطات في الجزائر و المغرب و مصر و السودان أحكام قانون العقوبات لاحتجاز الصحفيين و مقاضاتهم و سجنهم في بعض الحالات، في حين صَدّقت مصر على قانونين يقيدان وسائل الإعلام المستقلة من خلال منح الدولة ما يقرب السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام المطبوعة و الالكترونية و المذاعة[13]. تسمح لوائح الإعلام الجديدة في مصر بالإشراف الحكومي على أي حساب على وسائل التواصل الاجتماعي يزيد عن 5000 متابع. قد يتم حظر مثل هذه الحسابات من قبل المجلس التنظيمي للدولة إذا تم اعتبارها تبث أخباراً كاذبة أو تحرض على أي انتهاك لقانون الولاية. تم استخدام قوانين الجرائم الالكترونية لتوجيه الاتهام إلى المدافعات عن حقوق الإنسان و احتجازهن في لبنان و الجزائر والبحرين و إيران و الإمارات و السعودية[14]. في أواخر عام 2018، تلقت وئام شوقي، الناشطة النسوية الشابة و المدافعة عن حقوق المرأة، تهديدات بالقتل و إمكانية السجن بعد ظهورها في برنامج تلفزيوني يناقش وضع المرأة في السودان. و كانت وئام قد تحدثت عن التحرش و المساواة بين الجنسين، و واجهت ضيفاً آخر في البرنامج كان يشغل منصب رئيس هيئة علماء السودان.[15]

وصفت عدد من المدافعات اللواتي تمت مقابلتهن أثناء إعداد هذا التقرير كيف شعرن بالقمع في بلدهن. في إيران، وفقاً للمحامية و المدافعة عن حقوق الإنسان ليلى علي كرامي، فإن نفوذ الحكومة يمتد ليشمل شريحة واسعة من المجتمع المدني: "الحكومات تراقب و تسيطر على جميع الأنشطة. يفعلون هذا لأنهم خائفون. إنهم يراقبون و يتحكمون في كل شيء. حتى لو كنت تعمل من أجل البيئة. حتى لو كنت تعمل على تربية الأطفال. حتى لو كنت تعمل على رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان. تشعر الحكومة بعدم الأمان و عندها تقوم بإغلاق الفضاء المدني".

تصف عزة سليمان، المؤسسة المشاركة لمركز قضايا المرأة المصرية كيف تستخدم الدول الاستبدادية، مثل مصر، الأسر للضغط على المدافعات. "يمكن أن يتعرض العديد من أفراد الأسرة المباشرين للاعتقال التعسفي أو التعذيب إذا كانوا يدعمون المدافعات عن حقوق الإنسان. في حالات أخرى، يتم "تسليم" المدافعات الشابات إلى عائلاتهن لإجبار الأسرة على إسكاتهن. يمكن للعائلات في مثل هذه الحالات استخدام استراتيجيات عنيفة متعددة "لتأديبهن" بما في ذلك العزلة أو التعذيب أو القتل باسم الشرف."

13 منظمة العفو الدولية (2019). مرجع سابق
14 فرونت لاين ديفندرز (2019). أب. استشهد
15 المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام ، 2018 ، كمبالا ، أوغندا

حتى في البحرين، التي يُنظر إليها دولياً على أنها بيئة أكثر تقدماً للمرأة، تستشهد نضال السلمان، القائم بأعمال رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، بحملة قمع تعود إلى عام 2015. "ليس لدينا مساحة مدنية. لا يوجد فضاء للعمل السياسي. و أيضاً ليس لدينا حتى مساحة مادية وخاصة للعمل. لا يمكننا تنظيم أحداث أو استضافة نساء أخريات. و لا يُسمح حتى بالتجمعات الصغيرة لأن حتى تلك التجمعات تحتاج إلى إذن من الحكومة. الاحتجاجات الوحيدة التي تحدث هي احتجاجات غير قانونية لأن جميع الاحتجاجات غير قانونية الآن". و هي تقر بأن وجود المرأة في البرلمان كدبلوماسية قد يعطي مظهراً أكثر انفتاحاً. "لكنها مجرد مستحضرات تجميل"، كما تقول. "إنهم ليسوا صناع قرار حقيقيين. يجب أن يكونوا موالين و عليهم أن يتبعوا أوامر الملك."

الأبوية والأدوار الصارمة للجنسين

في تقريره للعام 2019 عن وضع المدافعات عن حقوق الإنسان، استكشف المقرر الخاص للأمم المتحدة ميشيل فورست الديناميكيات الاجتماعية المعقدة التي تؤدي إلى استهداف المدافعات. من بينها النظام الأبوي، الامتياز الاجتماعي للرجال، و التوقعات الجنسانية غير المتجانسة التي تفرض قواعد صارمة حول كيفية تصرف الرجال و النساء. يستبعد النظام الأبوي النساء و يقلل من صلاحياتهن، في حين أن الموائمة غير المتجانسة تهمش أفراد مجتمع الميم و غيرهم ممن لا يلتزمون بالمعايير السائدة بين الجنسين. المدافعات عن الحقوق الذين يُنظر إليهن على أنهن يشككن في الأدوار التقليدية للجنسين أو على أنهن يقمن بتعطيل علاقات القوة السائدة بين الجنسين، قد يتعرّضن للهجوم أو النبذ باعتبارهن "غير طبيعيات" أو "شريرات" أو "منحرفات". أيضاً يتم إثارة النعرات الوطنية ضد المدافعات، عندها يواجهن اتهامات بأنهن عميلات أجانب أو على الأقل معاديات للوطن".[16]

في العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، وفقاً للينا أبو حبيب، كبيرة مستشاري النوع الاجتماعي في معهد الأصفري للمجتمع المدني و المواطنة في الجامعة الأمريكية في بيروت، تتفاعل القواعد الأبوية و المتغايرة مع العقيدة الدينية الأصولية و تعززها مع انتشار الأشكال الاستبدادية للحكومة. تحد هذه الأفكار الأبوية من كيف و متى يمكن للمرأة أن تصبح مستقلة و صوتها مسموع، في حين أن المعايير الجنسانية التقليدية تملي كيف يجب على النساء و الرجال التعبير عن حياتهم الجنسية و جنسانيتهم.[17]

تنطلق القوانين المناهضة للعلاقات المثلية أو المتحولين جنسياً من تفسير الدولة المعتمد للشريعة (القانون الإسلامي) الذي يعتبر مصدراً رئيسياً للقوانين في معظم دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. تستخدم العديد من البلدان في المنطقة قوانين أخلاق محايدة. في مصر، تم استخدام قانون عام 1961 الخاص بالبغاء في سبتمبر 2017 ضد الشباب المشتبه في قيامهم برفع علم قوس قزح في حفل موسيقي في القاهرة. كانت إحداهم سارة حجازي، و هي اشتراكية و كاتبة و ناشطة مثلية مصرية[18]. خلال فترة احتجازها التي استمرت ثلاثة أشهر، تعرضت للتعذيب و الاعتداء الجنسي. تركها هذا تقاتل اضطراب ما بعد الصدمة، و دفعها إلى إنهاء حياتها في يونيو 2020، تاركة وراءها الملاحظة التالية:

"إلى أخوتي: حاولت النجاة و لكني فشلت، سامحوني. إلى أصدقائي: كانت التجربة قاسية و أنا أضعف من أن أقاومها، سامحوني. إلى العالم: لقد كنت قاسياً لحدٍ كبير، لكني أُسامح".[19]

تعكس بنية الأسر و المؤسسات بدورها التسلسلات الهرمية الأبوية الراسخة. تعزز قوانين الأسرة الدينية سيادة الرجل على رأس الأسرة و كسب الدخل و صناعة القرار. على هذا النحو، يتم تنظيم و مراقبة جميع جوانب حياة المرأة بشكل صارم من قبل أفراد الأسرة الذكور. و نتيجة لذلك، تعد معدلات المشاركة السياسية و الاقتصادية للمرأة في دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا من بين أدنى المعدلات في العالم.[20]

16 حالة المدافعات عن حقوق الإنسان: تقرير المقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان (10 يناير / كانون الثاني 2019). الجمعية العامة للأمم المتحدة: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G19/004/97/PDF/G1900497.pdf ؟

17 أبو حبيب ، لينا (2020). العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين وتبعية المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ما علمنا إياه جائحة كوفيد -19

18 https://www.hrw.org/report/2018/04/16/audacity-adversity/lgbt-activism-middle-east-and-north-africa

19 سارة حجازي عن عمر يناهز 30 عامًا في كندا". شوارع مصر. 14 يونيو 2020 + LGBTQI وفاة الناشطة المصرية"

20 المرجع السابق

تعد الفجوة النوعية المستمرة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، وفقاً لمؤشر الفجوة النوعية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، واحدة من أوسع الفجوات النوعية في العالم. يدرس التقدم الذي أحرزته البلدان في سد عدم المساواة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية الفرص، التحصيل التعليمي، الصحة و البقاء و التمكين السياسي. من بين 20 دولة في الترتيب الأدنى، توجد 12 دولة في المنطقة، و يتنافس العراق و اليمن على المركز الأخير. على الرغم من تحقيق التكافؤ القريب بين الجنسين في التعليم و الصحة، فقد أغلقت المنطقة 10.2٪ فقط من الفجوة في المشاركة السياسية للمرأة و 42.5٪ من الفجوة في المشاركة الاقتصادية.[21] تكاد تكون المرأة غائبة تماماً عن الحياة السياسية في عُمان و اليمن، و لم تكن هناك رئيسة للدولة في الخمسين عاماً الماضية في 17 من أصل 19 دولة في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا المدرجة في المؤشر.[22]

في بعض البلدان، يتم ترميز الهياكل و الافتراضات الأبوية التي تقيد خيارات النساء و حركاتهن في الأطر القانونية. و تشمل هذه قوانين الوصاية الذكورية في المملكة العربية السعودية، و التي تلزم المرأة بالحصول على إذن من قريب ذكر من أجل السفر أو الزواج أو الدراسة في الخارج أو طلب الرعاية الصحية. خففت الدولة جوانب من قوانين الوصاية في عام 2019، بينما سجنت في الوقت نفسه الناشطات اللواتي دفعن من أجل الإصلاحات. و كان من بينهن لجين الهذلول التي أفرج عنها الآن بسبب الضغوط الدولية. كان لها دور فعال في الحملة من أجل حق المرأة في القيادة.[23] كان هذا أحد أكثر التغييرات وضوحاً، و الذي انتقدته العديد من المدافعات باعتباره مجرد نافذة لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ووفقاً لما تقوله المدافعة عن حقوق المرأة أميمة النجار، فقد أثار هذا التغيير المتواضع رد فعل عنيف: "الآن بعد أن أصبحت النساء قادرات على القيادة، كانت هناك حالات كثيرة يحاول فيها الرجال بشكل عشوائي معرفة أماكن سكنهن، ثم يعودون ليلاً لإحراق السيارات التي تقودها النساء [...] و لا يزال نظام ولاية الرجل قائماً. لم يتم إلغاؤه بالكامل. لا يزال يتعين على النساء طاعة أزواجهن وآبائهن، بغض النظر عن القانون الحالي." العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، بما في ذلك اليمن، تتميز بجوانب ولاية الرجل في أنظمتها القانونية.

تخضع حقوق المرأة أيضاً لقوانين الرجل في الأسرة أو قوانين "الأحوال الشخصية". في البحرين، على سبيل المثال، لا يُعترف قانوناً إلا بالزواج الذي يتم بموجب الشريعة الإسلامية، و الذي يسمح تقليدياً للرجال فقط بطلب الطلاق. لا يمكن للمرأة الطلاق إلا إذا كان هذا الحق منصوصاً عليه في العقد الموقع قبل الزواج، و يقبل القاضي الشرعي الطلاق عادة فقط في الظروف القصوى. في البحرين، للمرأة الشيعية و السنية حقوق قانونية مختلفة في حضانة الأطفال، لكن كلاهما محروم من الحضانة القانونية لأطفالهما.[24]

في السودان، ينتشر زواج الأطفال (10 سنوات مؤكدة في قانون الأحوال الشخصية لعام 1991) و ختان الإناث، و كان القانون مسموحاً به حتى وقت قريب جداً.[25] و في الوقت نفسه، تُنظّم قوانين "النظام العام" كيفية لبس النساء، و تغطية شعرهن و التحرك خارج منازلهن، مع جلد المخالفات لمخالفتهن القواعد. تقول فهيمة هاشم، المديرة السابقة لمركز سالمة لمصادر و دراسات المرأة في الخرطوم "إذا لم تكن ترتدي ما يسمونه الزي "الإسلامي"، تتطبق على النساء عقوبة الجلد 40 جلدة في الأماكن العامة". و مع ذلك تم إلغاء قانون النظام العام في عام 2019 عندما تم تشكيل الحكومة الانتقالية بعد الثورة. تم تنفيذ أول قانون وطني لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في أيار 2020. و لا يزال قانون الأحوال الشخصية لعام 1991 في انتظار الإصلاح أو التغيير.

ترى المحامية الإيرانية و المدافعة عن حقوق الإنسان و الأكاديمية ليلى علي كرامي أن النظام الأبوي يمثل تحدياً رئيسياً في جميع أنحاء المنطقة، مبرّراً جزئياً تحت غطاء الدين: "التحدي في معظم الشرق الأوسط هو نفسه"، كما تقول: "النظام الأبوي موجود

21 المنتدى الاقتصادي العالمي (2020) ، تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين
22 المرجع السابق. ص. 24
23 https://www.bbc.com/news/world-middle-east-56023796
24 مركز البحرين لحقوق الإنسان (2020). البحرين: المرأة ، الفاعلون الأقوياء في بناء السلام
https://documentcloud.adobe.com/link/track?uri=urn%3Aaaid%3Ascds%3AUS%3A978c951f-f294-4c5b-a567-36d2b4589787#pageNum=2
25 أكينووتو ، إيمانويل (27 نوفمبر 2020). يقول السودان إنه سيقضي على زواج الأطفال ويفرض حظراً على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. الجارديان: https://www.theguardian.com/global-development/2020/nov/27/sudan-says-it-will-stamp-out-child-marriage-and-enforce-ban-on-fgm

على الرغم من أن التشريعات قد تغيرت. على سبيل المثال، [حتى] في المغرب و تونس حيث يكون الوضع ذو ميزة نسبية للمرأة مقارنة بالمملكة العربية السعودية أو الكويت أو البحرين، فإن النظام الأبوي متجَذّر في التقاليد الدينية [...] و من المهم أن نقول أنه يعتبر تفسير للنص الديني. ففي دول مثل إيران، تستند التشريعات إلى الشريعة، لكن يتم تفسيرهـا بشكـل مُتزمّت و صارم".

و تعتقد أن جذور التفسير الديني المُتزمّت هذا تقوم بتعقيد جهود الإصلاح التي تبذلها المدافعات. "من الصعب على المرأة تحدي الشريعة لأنها تستند إلى التفسير الحكومي للإسلام. إذا انتقدت النساء القواعد الإسلامية، فهذا يعني أنهن ينتقدن النظام نفسه". و نتيجة لذلك، فإن عمل المدافعات عن حقوق الإنسان، الذي يتحدى الصور النمطية للجنسين، يُقابَل بمقاومة و عداء تفرضه الدولة. تتهم النساء اللواتي يَعملن من أجل تغيير القوانين و التمييز، أو تقديم الخدمات للنساء الناجيات من العنف، أو الدعوة إلى إنهاء الصراع و الحرب، بالعمل ضد الدولة و الأعراف الاجتماعية و شرف الأسرة.

تقول السيدة ليلى علي كرامي: "نريد أن يتمتع الرجال و النساء بوضع متساوٍ و حقوق متساوية". لكن كل شيء مرتبط ببعضه البعض؛ الأبوية والدين والتفسير العقائدي. إن تعقيد الهياكل السياسية و القانونية هو الذي يجعل من الصعب على المدافعات عن حقوق الإنسان المطالبة بحقوقهن."

العسكرة والصراع

لم يعرف الشرق الأوسط و شمال أفريقيا سوى القليل من الراحة من الصراع في القرن الحادي و العشرين، بدءاً من الحروب الأهلية في العراق و ليبيا و السودان و سوريا و اليمن، إلى إرث حروب الخليج، و الحرب العراقية الإيرانية، و تمرد داعش، و الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، و التنافس المستمر بين المملكة العربية السعودية و إيران، مما أدى إلى نشوب حروب بالوكالة في جميع أنحاء المنطقة.

و مع استمرار الصراع، تبنت العديد من الحكومات إجراءات مثل "مكافحة الإرهاب" كوسيلة لسحق المعارضة المدنية. وجد تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2019 حول حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا[26] أنّ الحكومات لجأت إلى الاعتقال التعسفي و المحاكمات الجائرة و التعذيب و سوء المعاملة و إلغاء الجنسية و مراقبة الحدود باسم الأمن، وفي مصر توسع النطاق باستخدام الأسلحة المحظورة و عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء ضد المعارضين. في غضون ذلك، واجه المتظاهرون السلميين في إيران الذخيرة الحية و الغاز المسيل للدموع و خراطيم المياه.

تشعر المدافعات عن حقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالنزاع بالعواقب المباشرة و غير المباشرة. حتى و هن يتعرضن للعنف و النزوح من الحرب بشكل مباشر، فإن عملهن يتقوض بسبب الإجراءات "الأمنية" القمعية. لاحظت المقررة الخاصة للأمم المتحدة كيف استُخدمت مثل هذه الإجراءات لوصف المدافعات بأنهن إرهابيات محتملات، و كيف يمكن للعسكرة أن تجعل استخدام القوة و العنف أمراً طبيعياً و ترسّخ الذكورية العنيفة.[27]

في اليمن، وفقاً لرشا جرهوم من مبادرة مسار السلام، "استهدف الحوثيون المدافعات عن حقوق الإنسان و الناشطات السياسيات و بناة السلام و احتجزوهن بشكل تعسفي. تعرضت النساء لانتهاكات جسيمة، بما في ذلك الاغتصاب المتكرر من قبل الميليشيات المسلحة، و ساعدتهم للأسف عضوات الميليشيات اللواتي زعمن أن الاغتصاب كان يطهر النساء."

سلط فريق الخبراء الدوليين و الإقليميين البارزين المعنيين باليمن الضوء على استخدام العنف الجنسي و العنف القائم على النوع الاجتماعي كسلاح حرب في عام[28] 2020. و أشارت إلى أن العديد من أطراف النزاع قد استخدمت أيضاً مزاعم كاذبة

[26] منظمة العفو الدولية (2019). حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مراجعة 2018
[27] استشهد حالة المدافعات عن حقوق الإنسان: تقرير المقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان (10 يناير / كانون الثاني 2019). أب.

لتشويه سمعة المدافعات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك التشكيك في أخلاقهن من خلال التلميح الجنسي. و بالنظر إلى وصمة العار الناتجة عن ذلك، فإن هذه الجهود تقوض المساهمات المهمة للمدافعات عن حقوق الإنسان، "مما يجعلهن و عائلاتهن عرضة للإقصاء الاجتماعي و العنف المجتمعي و الضرر طويل الأمد."[29]

في سوريا، أدى الصراع الذي طال أمده و عسكرة المجتمع إلى ترسيخ العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجالين العام و الخاص. تعرضت المدافعات للاعتداء الجنسي و الاعتقال التعسفي و التعذيب و الأخذ كرهائن. تم استخدام العنف الجنسي من قبل جميع أطراف النزاع لإيذاء النساء و الأسر و المجتمعات. يتردد العديد من الناجيات في التَحدث عن تجاربهن بسبب الوصمة الاجتماعية الشديدة المرتبطة بهذه الانتهاكات.[30]

الناشطة السورية المنفية جمانة سيف تصف وصم الناجيات من الصراع. "تتم معاملة الرجال و النساء بشكل مختلف في سوريا. "عند إطلاق سراح الرجال من السجن، يعاملون كأبطال. [...] عند خروج المرأة من السجن تطرح العائلات سؤالاً واحداً: هل فعلوا شيئاً لك؟ إنه الشيء الوحيد الذي يسألون عنه، لأن الاغتصاب سيجلب العار للأسرة". تقول السيدة سيف إن العواقب على النساء تستمر لفترة طويلة بعد إطلاق سراحهن. "بالنسبة للشابات، من الصعب جداً أن يكون لديهن شريك أو تتم خطبتهن أو زواجهن، لأن الرجال لا يريدون الارتباط بسجينة سابقة [...] لسوء الحظ، هذا جزء من العقلية السورية و المجتمع السوري."

تلاحظ مريم جلبي، ممثلة الأمم المتحدة في ائتلاف المعارضة السورية، كيف أدى ما يقرب من عقد من الصراع والعسكرة في سوريا إلى قلب المجتمع، تاركاً النساء ليجمعن عائلات دون أي من سلطات صنع القرار: "مع قتال الرجال أو اختفائهم أو قتلهم، تصبح النساء ربات أسرهن، و يشغلن وظائف، و يفتحن أعمالا" تجارية، و هن مقدمات الرعاية الوحيدات لكبار السن و أطفالهن. و يتعاملن مع الدمار الذي خلفته الحرب". و مع ذلك، "لقد تم تهميشهن تماماً. ليس لديهم رأي. ليس لديهم تأثير. ليس لديهم وكالة في إحداث التغيير."

واجهت المدافعات عن حقوق الإنسان العاملات في مناطق النزاعات تهديدات و اغتيالات من قبل القوات المسلحة الحكومية و غير الحكومية. خلال عام 2018 وحده، وثّقت فرونت لاين ديفندرز مقتل صحفيين و محامين و مدافعين آخرين، بمن فيهم نشطاء في مجال حقوق المرأة في ليبيا و العراق و سوريا و اليمن، و الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن توثيق هذه الانتهاكات في مناطق الحرب محفوف بالكثير من المخاطر لمن يحاولون ذلك. في اليمن، على سبيل المثال، تعرض المراقبون و قادة منظمة مواطنة لحقوق الإنسان للاعتقال و التهديد بشكل متكرر من قبل الحكومة و المتمردين الحوثيين. في ليبيا، واجهت المدونات و المدافعات، اللواتي حَاولن مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، تهديدات و اعتقالات من قبل كل من الجيش الوطني الليبي المعلن من جانبه و الميليشيات المسلحة الأخرى[31]. في تشرين الثاني 2020، قُتلت المدافعة عن حقوق المرأة حنان البراسي، و هي منتقدة صريحة للانتهاكات في المناطق الشرقية التي يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي، بالرصاص في سيارتها في وضح النهار وسط مدينة بنغازي. جاء مقتلها في أعقاب اختفاء سهام سرقيوة في تموز 2019، و هي ناشطة بارزة أخرى في مجال حقوق المرأة كانت قد انتقدت هجوم الجيش الوطني الليبي.[32]

يزيد النزاع، أو حتى التهديد به، من تعقيد النضال من أجل حقوق الإنسان من خلال فرض مصاعب متزايدة على الناس، و بالتالي إضعاف المجتمع المدني و استنزاف الحيز العام المتاح لمعالجة هذه القضايا. في إيران، تقول ليلى علي كرامي: "لطالما دافعت النساء و المجتمع المدني عن تطبيع العلاقات بين إيران و الولايات المتحدة. و لكن مع ازدياد صعوبة حياة الإيرانيين العاديين و بذل كل جزء من الوقت و الطاقة تقريباً لتغطية نفقاتهم، تتقلص مساحة النشاط و تصبح المشاركة في الحياة السياسية [...] رفاهية لا يستطيع إلا القليلون تحملها. لذلك أصبح المجتمع المدني أضعف و أضعف. تزعم الحكومة أن للناشطات علاقات تربطهم بجهات أجنبية أو بالولايات المتحدة الامريكية، و أيضاً يتهمون باستلام تمويل من المعارضة. و عليه ففي حالة انعدام الأمن، يتم إغلاق الفضاء المدني".

28 وضع حقوق الإنسان في اليمن ، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر 2014: النتائج التفصيلية لمجموعة الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن (29 سبتمبر 2020). مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة A / HRC / 45 / CRP.7.

29 المرجع السابق. الفقرة 331

30 تحالف المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2016). وضع المدافعات عن حقوق الإنسان في سوريا https://whrdmena.org/wp-content/uploads/2016/12/Syria-Eng.pdf

31 فرونت لاين ديفندرز (2019). أب. استشهد

32 بورك ، جايسون (10 نوفمبر 2020). "مسلحون يطلقون النار على منشقة ليبية قتلت في شارع بنغازي المزدحم". الحارس ٨

كما تشهد ينار محمد، مديرة منظمة حرية المرأة في العراق، على التراجع عن حقوق المرأة الذي رافق الاحتلال العسكري لبلدها بقيادة الولايات المتحدة. أصبح العراق مكاناً يتم فيه تشجيع تعدد الزوجات، حيث يُسمح بجرائم الشرف، و زواج الأطفال هو أمر يحدث يوميًا. كل هذه الممارسات كادت أن تُنسى في تاريخ العراق الحديث. لقد قلب الاحتلال في عام 2003 كل هذا و سمح للجماعات الأكثر تطرفا في العراق بالحكم و تقرير كيفية انتهاك حقوق المرأة."

تواجه المدافعات أيضاً آثار النزوح في مناطق النزاع، حيث تأوي منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا أكثر من ربع السكان النازحين بسبب النزاع في العالم.[33]

وفقاً للتحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الانسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، فإن هذه هي القضية الأكثر إلحاحاً التي تواجه المنطقة حالياً. و بحسب أحد ممثلات الائتلاف "لدينا لاجئون من اليمن و العراق و سوريا، و يستمر الأمر"، ترافقت موجات النزوح هذه مع حملات عنصرية صريحة. "لقد كانت لدينا دائمًا حكومات يمينية، لذلك لا يمكننا القول أن هناك صعودًا لليمين. لكن هناك تصاعد في الخطاب شديد العنصرية و يتم التمييز أيضاً لتبرير الأعمال الوحشية. لاستهداف العمل في مجال حقوق الإنسان". و تشير إلى لبنان جرّد اللاجئيين من حق العمل في عام 2019، و أجبر مجموعة من المنظمات الحقوقية على الإغلاق. في غضون ذلك، كان اللاجئون السودانيون و اليمنيون في مصر تحت المراقبة المستمرة. كما أُجبرت المدافعات السودانيات اللواتي كن يقمن بعمل حيوي لتوثيق العنف الجنسي على مغادرة البلاد. "كان على تلك اللاجئات أن يحزمنَ حقائبهن و يغادرن."

التأثير المركب لوباء كوفيد-19

لقد كشف فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) و عمّق التفاوتات التي لطالما شجبتها النسويات في المنطقة على مدى عقود، و لا سيما الحدود الاجتماعية التي تقصر النساء على المجال الخاص، حيث يتم الحفاظ على خضوعهن للرجل.[34]

شهدت ينار محمد، الناشطة النسوية العراقية التي قادت افتتاح أول ملاجئ للنساء في العراق، تأثير الوباء على زيادة حجم العنف اليومي الذي تعاني منه النساء. "نحن تحت ضغط كبير الآن. نتلقى طلبات كل يوم من النساء اللواتي لا يستطعن تحمل حالة سوء المعاملة في المنزل بعد الآن. يقلن أنهن سيقتلن أنفسهن إذا لم يتمكنّ من الحصول على المساعدة."

حتى في الوقت الذي تكافح فيه منظمتها لمساعدة ضحايا الوباء من النساء، كان رد الدولة هو مضاعفة إجراءاتها الأمنية القمعية: "لدينا قضية في المحكمة تتهمنا بقبول النساء في ملاجئنا و يقولون أن ما نقوم به من توفير لتلك الحماية ليس قانوني. كان علينا أن نتخذ قراراً صعباً بعدم قبول المزيد من النساء لأننا نحن و العاملات و النساء في الملجأ كنا تحت المراقبة و كانوا يشاهدون كل خطوة نقوم بها."

تم ربط فيروس كورونا المستجد بزيادة العنف المنزلي في العديد من البلدان[35] [36]. كما تحملت النساء العبء الأكبر من آثاره الصحية و الاقتصادية، بسبب دورهن كعاملات في مجال الصحة و التعليم و تواجدهن في الخطوط الأمامية كمقدمات رعاية أساسيين في وقت أغلقت فيه المدارس و دور الحضانة في العديد من القضائيات الإدارية أو عبر الانترنت. يتفاقم هذا العبء في مناطق النزاع، حيث أنظمة الرعاية الصحية متوترة بالفعل و حيث تكافح العائلات من أجل البقاء على قيد الحياة يومياً. في اليمن، يعمل الصراع والأزمة الاقتصادية و وباء فيروس كورونا على إحداث أعلى المستويات المسجلة من سوء التغذية على الإطلاق في أجزاء من البلاد. تُقدر وكالات الأمم المتحدة أن ما يقرب من 100 ألف طفل دون سن الخامسة معرضون لخطر الموت من الجوع.[37]

33 وفقاً لمركز النزوح الداخلي التابع للمجلس النرويجي للاجئين (2019) ، فإن 11 مليون نازح بسبب النزاع في المنطقة يمثلون 27٪ من 41.3 مليون نازح بسبب الصراع في 55 دولة

34 أبو حبيب ، لينا (2020).

نسرين ستوده

تحمل فيروس كورونا وباب سجن دوّار

تضررت إيران بشدة من فيروس كورونا. نظراً للضغط على النظام الصحي في البلاد، فإن جميع الإيرانيين في خطر. لكن أولئك المسجونين يواجهون خطراً شديدا بسبب الازدحام و الظروف غير الصحية.

دخلت محامية حقوق الإنسان نسرين ستوده السجون الإيرانية و خرجت منها منذ عام 2010 لدفاعها عن حقوق النساء والأطفال. إن الوباء هو آخر اختبار لتصميمها في الدفاع عن حقوق الإنسان.

بعد اتهامها بـ "التآمر على أمن الدولة" و سجنها لمدة ثلاث سنوات، شنت إضرابين عن الطعام احتجاجاً على سجنها. في حزيران 2018، تم سجنها مرة أخرى، بعد دفاعها عن امرأة تم القبض عليها بسبب احتجاجها على إلزامية ارتداء الحجاب. في عام 2019، أدينت السيدة ستوده غيابيا بمجموعة من جرائم الأمن القومي و "بتشجيعها على الفساد والفجور". و حسب منظمة العفو الدولية، فقد حُكم عليها في المجموع بـ 148 جلدة إلى جانب 38 عاماً و ستة أشهر في السجن.

في أعقاب إضرابها عن الطعام في آب 2020 للمطالبة بالإفراج عن السجناء في ظل تفشي الوباء، تدهورت صحة السيدة ستوده بشدة. أطلق سراحها مؤقتاً من سجن قرجك في تشرين الثاني، و أثبتت إصابتها بكوفيد-19 في غضون أيام. في كانون الأول، أعيدت إلى السجن لتطلب العلاج مرة أخرى في الشهر التالي.

على مر السنين، دافعت السيدة ستوده عن العديد من المدافعات الأخريات عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحائزة على جائزة نوبل للسلام شيرين عبادي. حازت على شهرة عالمية لعملها، وحصلت على جائزة بي إي إن / باربرا جولدسميث لحرية الكتابة و جائزة البرلمان الأوروبي المرموقة ساخاروف لحرية الفكر. في عام 2020، أثناء وجودها في السجن، حصلت على جائزة "ذا رايت لايفليهود" - المعروفة أيضاً باسم "جائزة نوبل البديلة" - تقديراً لالتزامها الثابت بالعدالة.

Sources: World Health Organization, Amnesty International, Nobel Women's Initiative, Al Arabiya, The Law Society Gazette

المصادر: منظمة الصحة العالمية، منظمة العفو الدولية، مبادرة نساء نوبل، العربية، مجلة جمعية القانون

و بحسب رشا جرهوم، تقوم منظمتان تابعتان لشبكة التضامن النسائي بتوفير المعدات و الإمدادات و التدريب لدعم العيادات المحلية في الاستعداد لكوفيد-19. "كانوا سريعين في الاستجابة. حتى قبل الحكومة. حتى قبل المنظمات غير الحكومية [الدولية]". لكنها تضيف أن "النساء في الخطوط الأمامية، مقدمات الرعاية الصحية و الممرضات، ليس لديهن الإمدادات و ليس لديهن أي معدات حماية شخصية. المستشفيات غير مستعدة للتعامل مع مرضى كوفيد-19". ونتيجة لذلك، على حد قولها، تقوم المستشفيات بإبعاد الناس. و هناك تقارير غير مؤكدة أنه في مناطق الحوثيين، يُقتل الأشخاص المصابون بأعراض كوفيد-19 بدلاً من مساعدتهم.

كما يعمل الوباء أيضاً على تقليل التمويل و تضييق حيز المناصرة من أجل حقوق النساء و تغيير طبيعة استبعاد النساء من عملية السلام اليمنية. تقول السيدة رشا جرهوم: "مع فيروس كوفيد-19، تم إلغاء جميع الاجتماعات المباشرة مع الأمم المتحدة. و ينتقلون الآن إلى الاجتماعات عبر الإنترنت. كان من المعتاد أن يتم استبعاد النساء من عملية السلام، و قد قالوا لنا حرفياً أنه لا يوجد ما يكفي من الكراسي لاستيعابنا في غرفة الاجتماعات. و الآن بعد ان أصبحت الاجتماعات عبر الإنترنت يقولون: ليس لنا النطاق الترددي لإدماج النساء حالياً". و في نفس الوقت تسبب وباء كورونا في تأخير التحويلات البنكية و الإجراءات المالية و الآن تكافح المنظمات لدفع الرواتب.

35 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020). COVID-19 وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. متاح على: https://www.unwomen.org/-/media/headarter/attachments/sections/library/publications/2020/issue-brief-covid-19-and-ending-violence-against-women-and-girls -en.pdf? la = ar & vs = 5006

36 والعنف ضد المرأة COVID-19. برنامج الإنجاب البشري لمنظمة الصحة العالمية (7 أبريل 2020) ما الذي يمكن أن يفعله القطاع / النظام الصحي. متاح على: https://www.who.int/publications/i/item/covid-19-and-violence-against-women

37 أحمد ، كامل (28 أكتوبر / تشرين الأول 2020) تحذر الأمم المتحدة من أن اليمن على وشك خسارة جيل كامل من الأطفال بسبب الجوع. الجارديان: https://www.theguardian.com/global-development/2020/oct/28/yemen-on-brink-of-losing-entire-generation-of-children-to-hunger-un-warns

الناشطة السعودية أميمة النجار قلقة من أن التحول في التركيز الدولي بعيداً عن حقوق الإنسان سيشجع الحكومة. و تقول أنه مع إلغاء اجتماعات الأمم المتحدة و البرلمان الأوروبي، "لم يعد لدينا حضور بعد الآن. لا يمكننا الالتقاء و الدفاع عن حقوق المرأة. ستستغل الحكومة السعودية هذا الوضع لمزيد من انتهاك الحقوق في المملكة العربية السعودية لأن العالم مشغول بكوفيد- 19."

و في الوقت نفسه، استجابت الدول الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا للوباء بالعسكرة، و شددت القيود على تنقل الناس و حرياتهم، دون تقديم أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية أو الدعم لمن تضرروا بشدة من الوباء. أصدرت المملكة العربية السعودية[38]، إلى جانب دول الخليج الأخرى التي تقمع حق التعبير بالفعل، بيانات منذ اندلاع الوباء تحذر من الملاحقة الجنائية لمن ينشرون "أخبارًا كاذبة" أو "ينشرون معلومات مضللة"، و هي اتهامات تم استخدامها ضد المنتقدين لاستجابة الحكومة للوباء على وسائل التواصل الاجتماعي.[39]

كما هو الحال في دول أخرى حول العالم، فإن السجناء هم من بين أكثر الأشخاص عرضة للإصابة بكوفيد-19، وفي الأنظمة الاستبدادية التي تحتفظ بعباءة من السرية على أوضاع السجناء، فإن التهديد خطير. مريم شفيبور ناشطة إيرانية في مجال حقوق الإنسان، سُجنت هي نفسها بسبب آرائها السياسية و نشاطها. منذ إطلاق سراحها في عام 2015، قامت بحملة من أجل إطلاق سراح سجناء سياسيين آخرين ضمن قضايا أخرى. إنها تخشى على من بداخل السجون، الذين ليس لديهم وسيلة للدفاع ضد المرض. "في ربيع 2020، تم تشخيص إصابة حارس في سجن في إيران بكوفيد-19 و طلب منه عدم الحضور إلى العمل. لكن لم يتم عمل شيء من أجل السجناء. إنهم لا يفحصون أو يعالجون السجناء. العديد من السجينات السياسيات في حالة سيئة. [...] ظروف السجن مروعة و بعض السجناء مرضى بشكل خطير". و تخشى أن يكون الفيروس وسيلة ملائمة للسلطات الإيرانية لمزيد من الأذى أو حتى قتل السجناء السياسيين.

راقب مركز البحرين لحقوق الإنسان معاملة حكومته للسجناء أثناء الوباء و وجدت زنزانات لثمانية أشخاص تحتجز أكثر من خمسة عشر سجيناً. يتجاهل حراس السجن الإجراءات الاحترازية مثل ارتداء الأقنعة، و يُحرم السجناء الذين تظهر عليهم الأعراض من الحصول على الرعاية الطبية.[40]

مع اكتظاظ السجون السعودية و عدم نظافتها ، تخشى أميمة النجار من أزمة إنسانية. "نحن ندعو إلى إطلاق سراح النشطاء السياسيين و نشطاء حقوق الإنسان. يجب إطلاق سراحهم لتقليل ظروف الاكتظاظ. و يجب أن تكون هناك شفافية."

38 أبو حبيب ، لينا (2020). أب. استشهد
39 منظمة العفو الدولية (15 أكتوبر 2020). إن كوفيد -19 هو ذريعة جديدة لتكتيكات القمع القديمة في دول مجلس التعاون الخليجي. البيان العام MDE 04/3136/2020:
40 مركز البحرين لحقوق الإنسان (23 أكتوبر 2020). البحرين: كوفيد -19 ينذر بكارثة إنسانية في السجون: http://bahrainrights.net/?p=13073

F4H

2

مساهمات المدافعات عن حقوق الإنسان

على الرغم من بيئة العمل الصعبة، تعمل المنظمات النسائية على تعزيز السلام و الديمقراطية و حقوق الإنسان في المنطقة، و تحقيق بعض الإنجازات المهمة في تعزيز حقوق المرأة و المساواة بين الجنسين. في تحد للأعراف الاجتماعية التي تعرضهن للاعتداءات و المضايقات لمطالبتهن بالعمل في الفضاء العام، كانت النساء في طليعة الاحتجاجات و الحركات المؤيدة للديمقراطية التي اجتاحت المنطقة. و على الرغم من أن بعض الإصلاحات القانونية الأخيرة التي هدفت للتصدي للعنف الجنسي و إزالة القيود المفروضة على حقوق المرأة قد تكون مؤقتة، كما أنه يتم مقاومتها اجتماعياً و تخضع للتراجع أو التقدم حسب نزوات السلطة الاستبدادية أو الدينية، فإن أحد الإنجازات الرئيسية في العقود الأخيرة هو تحطيم الأسئلة المحظورة عن المساواة بين الجنسين. تعتبر هذه الآن من القضايا السياسية التي تتم مناقشتها علناً و حتى في المؤسسات الحكومية.[41]

كانت النساء ناشطات في الشوارع و في أدوار قيادية في النضال الواسع ضد الفساد و الاستبداد قبل و أثناء موجة الثورات قبل ما يقرب من عقد من الزمن. البعض، مثل المحامية و الناشطة الليبية في مجال حقوق الإنسان سلوى بوقعيقيص (انظر الإطار في الصفحة 28) ضحوا بحياتهم في النضال من أجل الديمقراطية و العدالة و المساواة.

بناءً على مشاركة المرأة في انتفاضات الربيع العربي، أصبحت المطالب النسوية أكثر أهمية في "الموجة الثانية" من الثورة التي شوهدت مؤخراً في سوريا، العراق، السودان، لبنان و الجزائر. و في بعض البلدان مثل مصر و تونس، تم انتخاب الأحزاب الإسلامية في أعقاب الموجة الأولى من الانتفاضات، مما أدى إلى زيادة قمع حقوق المرأة و الحريات الفردية.[42] في هذه الموجة الثانية، تشمل الاحتجاجات مطالبات بمزيد من المساواة و الإدماج، بما في ذلك الحرية للمرأة، و المثليين، و المتحولين جنسياً، و المهاجرين و اللاجئين، إلى جانب المجموعات المستضعفة و المستبعدة.[43]

يمكن رؤية بعض المكاسب المتواضعة في مجال حقوق المرأة في الإصلاحات القانونية في البلدان في جميع أنحاء المنطقة، لكن الانفتاح الديمقراطي الذي كافحت النساء و المدافعات الأخريات عن الحقوق في المنطقة من أجله لا يزال بعيد المنال. و في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا شهدت العديد من البلدان صراعات حديثة و مستمرة. تظل المرأة على هامش عمليات السلام، على الرغم من الالتزامات الدولية لزيادة دورها في المفاوضات و حفظ و بناء السلام. و مع ذلك، تقدم النساء مساهمات مهمة في السعي لتحقيق العدالة و السلام في أوطانهن التي مزقتها الحرب.

ربط الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة

بينما يعزو العديد من المراقبين عدم المساواة بين النساء في المنطقة إلى أصول العقيدة الإسلامية، فإن الدين وحده لا يفسر التأخر في توسيع حقوق المرأة. عند النظر في حقوق ملكية المرأة في 41 دولة ذات أغلبية مسلمة، وجدت إحدى الدراسات أن

41 أبو حبيب ، لينا (2020). أب. استشهد
42 لانغور ، فيكي ، لينش ، مارك ، بيكر ، لورين (2016). مقدمة في المرأة والجندر في مشروع العلوم السياسية في الشرق الأوسط. معهد الشرق الأوسط. POMEPS 19. سياسة الشرق الأوسط. دراسات في جامعة جورج واشنطن.
POMES مارك لينش ، جامعة جورج واشنطن ، مدير
لورين بيكر ،
43 أبو حبيب ، لينا (2020). أب. استشهد

سلوى بوقعيقيص

مناصرة للديمقراطية في ليبيا

كان الإدلاء بصوتها في الانتخابات العامة الأخيرة في ليبيا، و هي انتخابات كافحت بشدة لتتحقق في بلدها، أحد الأعمال الأخيرة لسلوى بوقعيقيص. قامت مجموعة من المسلحين باقتحام منزلها و قتلها في 25 حزيران 2014 .

كانت المحامية و الناشطة الحقوقية شخصية بارزة في الكفاح ضد التطرف و الدكتاتورية في ليبيا، قبل و أثناء الانتفاضة الشعبية التي بدأت في 17 شباط 2011. و قد قالت لـ هيومن رايتس ووتش في 2012:

"لم نشارك من قبل في الاحتجاجات. كانت من المحرمات. لقد جعلتنا الثورة فخورات بوجودنا في الخطوط الأمامية و أُجبر الرجال على قبولنا."

بعد الإطاحة بالديكتاتور معمر القذافي، خدمت في أول إدارة للمتمردين - المجلس الوطني الانتقالي - و كانت نائبة رئيس لجنة تحضيرية حاولت أن تربط بين الفصائل من أجل الحوار الوطني حول مستقبل البلاد. حتى في ظل حكم القذافي، ناضلت بتحد من أجل حقوق الإنسان و أصبحت مدافعة معترف بها دولياً، و ساعدت في إطلاق برنامج المرأة الليبية للسلام. بعد أن نجحت في حملتها من أجل الحد الأدنى من الحصص للتمثيل السياسي للمرأة، استقالت لاحقاً من المجلس الوطني الانتقالي، متهمة إياه باستبعاد العضوات.

في الذكرى العاشرة للربيع العربي، تذكرتها صديقتها و زميلتها الناشطة هيباق عثمان:

"كانت سلوى تجسيداً للكثير مما قضينا سنوات نناضل من أجله و أظهرنا بشكل لا يمكن إنكاره أن هناك نساء يتمتعن بالمهارات و التصميم و الشجاعة لبناء مجتمعات متساوية و عادلة في أراضينا المضطربة. أثبت مقتلها أن هناك قوى لن تتوقف عند أي شيء لسحقهم."

المصادر: هيومن رايتس ووتش ، هيباق عثمان ، الجارديان

النساء يتمتعن بحقوق أكثر أمانًا في البلدان التي تتمتع فيها المرأة بفرص أكبر للوصول إلى التعليم و العمل، و حيث توجد شبكات كثيفة من الناشطين في مجال حقوق المرأة.

يشير تحليلهم إلى أن التحسينات في تعليم النساء و الفتيات و نشاط المرأة هي محركات رئيسية لإصلاحات حقوق المرأة، حيث أنها تضع المرأة في وضع أفضل لتحدي العلاقات و السلطات الذكورية.[44]

على مدى العقدين الماضيين، قادت المجموعات النسائية عدداً من الإصلاحات القانونية المهمة التي تزيد من الحقوق و الحماية للمرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. جاء رفع السعودية للحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارة في عام 2018 بعد عقود من العمل الشجاع الذي قامت به المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي لفتن انتباه وسائل الإعلام الدولية إلى الحظر ويعانين الآن من اضطهاد الدولة.[45]

و تشمل الإصلاحات الأخرى تغييرات في قوانين الأسرة في الجزائر و مصر و المغرب، و إدخال قوانين لحماية المرأة من العنف المنزلي و في المجال العام في لبنان و المغرب.

كما ألغت مصر و الأردن و المغرب و تونس في الآونة الأخيرة بنود قانون العقوبات التي تسمح للمغتصبين بالإفلات من العقوبة بالزواج من ضحاياهم[46] [47]. يمكن للنساء في مصر و تونس و العراق و اليمن و المغرب الآن نقل الجنسية إلى أطفالهن، وهو ما كان في السابق لا يمكن أن يقوم به إلا الآباء.[49] ويشكل القانون الأخير الذي ينص على المساواة في الأجور بين الرجال و النساء في دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة مهمة نحو المساواة بين الجنسين في مكان العمل.[50]

44 المرجع السابق
45 منظمة العفو الدولية (2019). أب. استشهد
46 بيشين ، بنيامين ج.شريف ، فريال م. (23 يوليو 2018). أب. استشهد
47 .سو ، أليس (1 أغسطس 2017). ألغى الأردن بند "الزواج من المغتصب" ، لكنه لا يزال موجودًا في العديد من البلدان. وكالة اسوشيتد برس
https://globalnews.ca/news/3638970/jordan-repeals-marry-the-rapist-law/
48 واندزل ، ماريسا (بدون تاريخ). حقوق المرأة في الشرق الأوسط: المرأة تصنع تقدمها الخاص. مشروع بورجن:
https://borgenproject.org/womens-rights-in-the-middle-east-women-creating-their-own-progress/
49 بيشين ، بنيامين ج.شريف ، فريال م. (23 يوليو ، 2018). أب. استشهد
50 بدر ، نيروز (8 أكتوبر 2020). تقود دولة الإمارات العربية المتحدة الطريق في مجال المساواة بين الجنسين ، ولكن هناك المزيد للقيام به. ^ العربية https://english.alarabiya.net/en/views/news/middle-east/2020/10/08/The-UAE-is-leading-the-way-on-gender-equality-but- هناك المزيد للقيام به

فيما يتعلق بالتمثيل السياسي، اعتمدت كل دولة في شمال أفريقيا تقريباً حصة للنساء [الكوتا] منذ عام 2011، حيث يُطلب من الأحزاب تعيين نسبة مئوية كحد أدنى لتمثيل النساء كمرشحات للمناصب.[51] ومع ذلك، فإن التقدم الذي تم احرازه كان متفاوتاً و هشّاً. يؤكد بعض المراقبين أنه يجب النظر إلى هذه الإصلاحات جزئياً على الأقل على أنها تنازلات قدمتها النخب الذكورية الاستبدادية لإضفاء الشرعية على حكمهم المستمر. يمكن فهم الجهود التي تنظمها الدولة لزيادة تمثيل المرأة في المناصب المنتخبة مثل تلك التي نراها في المغرب و مصر و المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، على أنها ردود على أزمات الشرعية و الضغط الدولي، بدلاً من أن تعكس اهتماماً حقيقياً بزيادة دور المرأة في المجتمع.[52]

هذا لا يعني التقليل من أهمية الدور الذي لعبته المرأة في تهيئة الظروف لهذا التقدم، ولكن لتسليط الضوء على النضال المستمر لترسيخ هذه المكاسب و إحداث تغيير دائم داخل المجتمع. و بخلاف الإصلاح القانوني، يتطلب ذلك تحدي الحكم الاستبدادي و المعتقدات الاجتماعية و الثقافية السائدة حول دور المرأة و المعايير الجنسانية. في العديد من البلدان، كان هذا يعني أن العمل على النهوض بحقوق المرأة قد سار جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية، و مكافحة الفساد، و تعزيز احترام حقوق الإنسان بشكل عام.

في السودان، يرتبط النضال من أجل حقوق المرأة ارتباطاً وثيقاً بالنضال الحالي ضد الاستبداد. أطلق على الاحتجاجات المطالبة بإنهاء الحكم الاستبدادي، و التي بدأت في عام 2018 و أدت إلى الإطاحة بالديكتاتور عمر البشير، اسم "ثورة المرأة".

إلى جانب الحكم المدني، يطالب المتظاهرون الآن بحقوق المرأة و إنهاء الحروب الأهلية في البلاد. حسب بعض التقديرات، شكلت النساء 70٪ من المتواجدين في الشوارع في مواجهة قمع وحشي من قبل القوات العسكرية. تعرضت العشرات للضرب و القتل، و استخدم الاغتصاب و العنف الجنسي كتكتيك حكومي واضح ضد المتظاهرات.[53] [54] في غضون الأشهر القليلة الأولى من المظاهرات، تم اعتقال أكثر من 100 مدافعة عن حقوق المرأة بشكل تعسفي.[55]

بالإضافة إلى استعادة الحكم المدني، تحتج النساء على قوانين النظام العام في السودان التي تحكم كل مجال من مجالات حياتهن اليومية و تعرضهن لعقوبات قاسية بسبب مخالفات بسيطة في الملبس و السلوك.

فهيمة هاشم هي المديرة السابقة لمركز سالمة لمصادر و دراسات المرأة في الخرطوم، و الذي ركز على توثيق العنف ضد المرأة. تقول: "خلال الحرب، كان الاغتصاب هو السلاح المفضل". "استخدمنا ذلك للنظر في القوانين المتعلقة بالعنف الجنسي، [و الذي] كان يسمى قضية خاصة. في البداية، لم نكن نعرف كيف نتحدث عن هذا. لكن مع صدمة ما حدث في دارفور، بدأنا العمل على هذه القضايا."

نجح المركز مع مجموعات أخرى في الضغط من أجل تغيير القوانين التي تحكم الاغتصاب، و التي بموجبها يمكن أن تتهم الضحايا من النساء بالزنا. لكن هذه المكاسب جاءت بتكلفة. بعد أشهر قليلة من إصلاح قوانين الاغتصاب، أغلقت الحكومة المركز بالقوة. و خوفاً على حياتها و سلامة طفلتها، تعيش الآن في كندا.

و تقول: "كان علينا التنقل في سياق كان من الصعب جداً فيه العمل على هذه القضايا". "لم يكن الوضع السياسي مواتياً للقيام بأي نوع من العمل بشأن قضايا العنف ضد المرأة أو قضايا السلام."

في مصر، خاطرت أولئك اللواتي لعبن دوراً بارزاً في المظاهرات المؤيدة للديمقراطية في عام 2011 بحياتهن و سمعتهن ليكنّ في الخطوط الأمامية. في مقاومتهن اللاحقة لاستيلاء الجيش على الحكومة و تهميش المجتمع المدني، تعرضت المدافعات للاغتصاب و حملات التشهير و وجهت إليهن تهم الدعارة. إن عملهن للدفاع عن حقوق المرأة يتماشى مع عملهن في معالجة الفساد و تعزيز أجندة إصلاح أوسع في مصر.

51 المرجع السابق

52 شلبي ، مروة (2016). التمثيل السياسي للمرأة والاستبداد في العالم العربي في المرأة والنوع الاجتماعي في سياسات الشرق الأوسط. أب. استشهد

53 الصندوق العالمي للمرأة (2020). ثورة المرأة في السودان: نتضامن مع الناشطات النسويات اللواتي يناضلن من أجل حريتهن https://www.globalfundforwomen.org/sudan-womens-revolution-fighting-for-freedom/

54 إيكر ، أوليفيا (3 أكتوبر 2020). الكفاح من أجل حقوق المرأة في السودان. مشروع بورجن : https://borgenproject.org/womens-rights-in-sudan/

55 تحالف WHRD-MENA (2020). عريضة: أطلقوا سراح جميع المدافعات عن حقوق الإنسان المحتجزات في السودان: https://whrdmena.org/2019/02/26/petition-free-all-women-human-rights-defenders-detained-in-sudan/؟

قدمت نظرة للدراسات النسوية، منذ نشأتها في عام 2005، وسيلة لجيل جديد من الناشطات لتشكيل حركة نسوية مستقلة في مصر. تقوم بحملات من أجل حقوق المرأة و تدعم الناجيات من العنف الجنسي، مع تعزيز النهج النسوي لبناء السلام و مكافحة العنف و التطرف. بالإضافة إلى تقديم المساعدة القانونية و الطبية و النفسية، توثق نظرة الانتهاكات المرتكبة ضد المدافعات.

استهدفت السلطات مزن حسن، المديرة التنفيذية لنظرة، بسبب عملها كمدافعة عن حقوق الإنسان. فهي تخضع حالياً لحظر سفر لأكثر من أربعة سنوات، و تم تجميد أصولها، و وجهت إليها تهمة "دعم الحرية غير المسؤولة للنساء."

تقول مزن حسن: "إننا نأتي من بلد له تاريخ في الحركة النسوية. لكن في الوقت نفسه، تم احتواء هذا من قبل الدولة. يتعين علينا مواجهة الفكرة القائلة بأن النسوية ليست متأصلة في المنطقة و أنها قادمة من الغرب. [...] لا يتعلق تعريفنا للمدافعات عن حقوق الإنسان فقط بالنساء العاملات في قضايا المرأة، بل يشمل النساء اللواتي يَقمن بتحدي و كسر الصورة النمطية التي تضع النساء في إطار يفرضه المجتمع.

المحامية و الناشطة عزة سليمان هي مؤسسة مشاركة لمركز قضايا المرأة المصرية. تأسس مركز قضايا المرأة المصرية عام 1995، و هو يعمل على تعزيز الوصول إلى العدالة، و مكافحة العنف ضد المرأة، و محاربة الفساد من خلال إشراك المرأة في عمليات صنع القرار في مختلف المجالات. كما يتمتع مركز قضايا المرأة المصرية بمركز استشاري خاص في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة. يوضح عمل السيدة سليمان مع مركز قضايا المرأة المصرية الرابط الوثيق بين النضال من أجل حقوق المرأة و النضال من أجل الديمقراطية و حقوق الإنسان الأوسع في مصر. في عام 2010، قادت حملة سلطت الضوء على الفساد في جميع أنحاء البلاد و آثاره على المرأة، بينما دعت إلى محاسبة الرئيس المصري. نتيجة لهذه الإجراءات، تم إغلاق مركز قضايا المرأة المصرية في ذلك العام، و أعيد افتتاحه مع الثورة الشعبية في 25 كانون الثاني 2011.

ضغطت السيدة سليمان من أجل تصميم قوانين الأحوال الشخصية لجميع المصريين، و اعتماد قانون الجنسية الذي يسمح للمرأة المصرية بالزواج من غير المصريين، و إجراء إصلاحات لمنح المسيحيين حق الطلاق الذي كان مرفوضاً سابقاً. و تقول: "على مدى عقود، عملت على العديد من القضايا التي تعتبرها الدولة و المجتمع من المحرمات التي التزم الآخرون الصمت بشأنها، مثل جرائم الشرف، و سفاح القربى، و الاغتصاب." و بعد أن تم استدعاؤها كشاهدة في قضية ضد رجل شرطة، ابتدأت الأستاذة عزة حملة قومية لحماية الشهود و المبلغين.

دفع عجلة السلام مع المطالبة بمقاعد على الطاولة

يهدف قرار الأمم المتحدة رقم 1325، الذي تم تبنيه في عام 2000، إلى إشراك النساء بشكل أوثق في منع الأزمات و حل النزاعات و بناء السلام بعد الصراع، و حمايتهن من العنف الجنسي في النزاعات المسلحة[56]. أظهرت الأبحاث أن هذا أكثر من مجرد مسألة تتعلق بحقوق المرأة، فمن المرجح أن تؤدي عمليات السلام الشاملة إلى سلام دائم. وجدت دراسة أجراها معهد السلام الدولي على 182 اتفاقية سلام موقعة بين عامي 1989 و 2011 زيادة بنسبة 35٪ في فرص استمرار اتفاقية السلام لمدة 15 عاماً أو أكثر عندما تشارك النساء في عملية السلام. لكن تنفيذ القرار 1325 لا يزال بعيد المنال.[57] بين عامي 1992 و 2018، شكلت النساء 13٪ فقط من المفاوضين و 3٪ من الوسطاء و 4٪ من الموقعين في عمليات السلام الرئيسية.[58]

لكن هذا لم يمنع النساء من المحاولة.

منى لقمان ناشطة سلام يمنية و مؤسسة مشاركة لشبكة التضامن النسوي، وهو تحالف من المنظمات النسائية التي تعمل على حماية المرأة و بناء السلام، و رئيسة مؤسسة الغذاء من أجل الإنسانية اليمنية. في بلد يكافح من أجل التنمية و المساواة بين الجنسين، تعمل مع المنظمات الشعبية للمطالبة بأن يكون للمرأة مقعد على طاولة مفاوضات السلام.

و مع ذلك، تقول: "ما زلنا مستبعدين. يتم تجاهلنا لأننا لا نتعامل مع عملية السلام بالطريقة التي يتعامل بها الرجال. نحن نبحث في قضايا العدالة و العدالة الانتقالية. نحن نبحث في حقوق الإنسان. ما يخيب أملي هو أن ما نطالب به لا يُنظر إليه على أنه سلام. إذا لم يكن هذا بناء سلام، فما هو إذن؟"

في عام 2016، كانت رشا جرهوم جزءاً من وفد صغير من النساء دعا إليه مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن لدعم محادثات السلام التي عقدت في الكويت. في عام 2018، أطلعت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تأثير الحرب في اليمن على المرأة، و دورها الحيوي في بناء السلام، و استبعادها من مفاوضات السلام. تدير السيدة جرهوم أيضاً مبادرة مسار السلام التي يستضيفها مركز أبحاث حقوق الإنسان و التعليم في جامعة أوتاوا، و التي تعزز بناء السلام من خلال مجموعات النساء و الشباب و المجتمع المدني في اليمن و الشرق الأوسط.[59] و هي تعتقد أن إشراك المرأة في الحوار الوطني لعام 2013، و الذي جمع ممثلين عن المجتمع المدني و السياسيين لوضع الأسس لـ "يمن جديد" ما بعد الثورة، كان نقطة تحول في حقوق النوع الاجتماعي في بلدها. خُصصت حصة ثلث الأماكن في الحوار للنساء. لكن تم استبعادهن إلى حد كبير من عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة منذ اندلاع الحرب في عام 2014، حيث شاركت امرأة واحدة فقط في وفد السلام إلى مشاورات ستوكهولم للسلام التي عقدت في عام 2018 و ثلاث نساء فقط من أصل 28 مندوباً في المحادثات التي عقدت في الكويت في 2016.[60]

خارج عمليات السلام الرسمية، تصف السيدة جرهوم كيف تساهم النساء في السلام بعدّة طرق عملية: "لدينا نساء يعملن على إنهاء تجنيد الأطفال، و فتح ممرات للمعونات الإنسانية، و إجلاء العائلات من الخطوط الأمامية."

إن مشاركتهن بصفتهن بُناة للسلام في اليمن يعرض النساء لأشكال عديدة من الانتهاكات أثناء تحديهم لأولئك الذين يمارسون السلطة على جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الاختطاف و التهديد بالقتل وحملات التشهير.[61] نقص التمويل الدولي و الأولوية يعني أن القليل من وسائل الحماية المتاحة لدعم هؤلاء النساء تشكل فجوة حاسمة تعمل مبادرة مسار السلام على معالجتها. تقول السيدة جرهوم: "نحن نقدم كلًا من الدعم الفني والمالي". "لدينا أيضًا برنامج حماية [للمدافعات عن حقوق الإنسان]. نحصل لهم على المنح للانتقال داخل اليمن أو خارجه. نحن نساعد في المساعدة القانونية إذا تم احتجازهم. نقوم أيضاً بالتوثيق و ربط النساء بوكالات الأمم المتحدة. نحشد المنظمات النسائية لكتابة تقارير حقوق الإنسان. نعمل على إصدار تقارير الظل لليمن. و نعمل على جعل النساء أكثر وضوحاً، من خلال مقالات الرأي و الملفات الشخصية و موجزات السياسة."

شهدت سوريا أزمات إنسانية متداخلة منذ بداية الصراع في عام 2011. إلى جانب الآثار المباشرة للقصف و الخطف و التعذيب و الاختفاء، عانى الناس من النزوح الجماعي و انعدام الأمن الغذائي و تعطيل الصحة و التعليم و خدمات المياه و الصرف الصحي. أصبح العنف الجنسي أمراً طبيعياً على مدار النزاع، و تم توثيق الاغتصاب كسلاح حرب في آلاف الحالات.[62] كعلامة واحدة فقط على انهيار الأسر التي تؤثر بشكل مباشر على الشابات، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن الزواج المبكر أو القسري كان مصدر قلق في 69٪ من المجتمعات السورية التي تم تقييمها.[63]

[56] GIZ (أكتوبر 2020). إشراك المرأة في عمليات السلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:
https://www.giz.de/en/worldwide/90562.html
[57] ليندبو ، نانسي (20 تشرين الثاني 2017). الدور الأساسي للمرأة في بناء السلام
https://www.usip.org/publications/2017/11/essential-role-women-peacebuilding
[58] هيئة الأمم المتحدة للمرأة (28 أكتوبر 2019). قوة النساء من بناة السلامhttps://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/10/compilation-the-power-of-women-peacebuilders
[59] فونيوينا ، كارميلا ، باركين دانيلز ، جو ، فورد ، ليز ، وهودال ، كيت (29 أكتوبر 2020). أربع نساء رائدات في حفظ السلام: "من حقنا أن نكون على الطاولة". الجارديان: https://www.theguardian.com/global-development/2020/oct/29/we-have-a-right-to-be-at-the-table-four-pioneering-female-peacekeepers
[60] المرجع السابق

في اليمن: الأمهات يتحدثن نيابة عن السجناء

في تشرين الأول 2020، اتخذ اليمن خطوة صغيرة واحدة لنزع فتيل الصراع الذي مزق البلاد. تحت إشراف مكتب المبعوث الأممي الخاص لليمن و الصليب الأحمر الدولي، تم الإفراج عن أكثر من ألف أسير حرب لدى المتمردين الحوثيين و الحكومة اليمنية.

كانت عودتهم إلى مجتمعاتهم بمثابة انتصار لجمعية أمهات المختطفين، و هي مجموعة عنيدة من النساء اللواتي يقمن، منذ عام2016 ، بحملات نيابة عن أفراد الأسرة المحتجزين و المختفين من قبل الجانبين في الحرب الأهلية اليمنية. و قد أمنت حتى الآن إطلاق سراح 940 مدنياً محتجزاً تعسفياً، بمن فيهم العديد من النشطاء و الصحفيين.

تشكلت الجمعية من قبل قريبات من النساء اللواتي تم القبض عليهن خلال النزاع، و تعمل فروع الجمعية في جميع أنحاء البلاد على إطلاق سراح الأسرى من جميع الفصائل المتحاربة. من خلال الاعتصام في الاحتجاجات و التواصل الإعلامي و المشاركة مع المنظمات الدولية، لفتت الانتباه العالمي إلى محنة المختفين، الذين تعرض العديد منهم للتعذيب و الاحتجاز في ظروف وحشية. كما يقمن بتنظيم زيارات منزلية لعائلات الأشخاص الذين تم أخذهم، ومد يد العون لإظهار أنهم ليسوا وحدهم.

حتى وقت قريب، كان هناك تقدم ضئيل في تبادل الأسرى ، و هو أحد المجالات الرئيسية الثلاثة التي التزمت بها الأطراف المتحاربة في اتفاقية ستوكهولم لعام 2018. تقديراً لمساهمات النساء، تمت دعوة رئيس الجمعية الدكتورة أمات السلام للانضمام إلى وفد يرحب بالسجناء العائدين في 16 أكتوبر، و كانت المرأة الوحيدة في هذا الحدث.

بينما احتفلت الرابطة بهذا الإصدار التاريخي، تم إصدار بيان مشترك مع شبكة تضامن النساء منذ ذلك الحين، يؤكد استبعاد المرأة المستمر من مفاوضات السلام. و يشير إلى أنه لم يتم إشراك امرأة واحدة في وفود السلام سواء في اتفاقية ستوكهولم أو اتفاقية الرياض بوساطة سعودية. كما يدعو إلى الإفراج غير المشروط عن آلاف المدنيين المختطفين الذين ما زالوا رهن الاحتجاز، و تجريم الاغتصاب الذي يستخدم على نطاق واسع كسلاح حرب.

المصادر: آيكان لحقوق المرأة والسلام و الأمن، جمعية أمهات المختطفين، الإذاعة الوطنية العامة

ظلت النساء السوريات على الرغم من العواقب الوحشية للحرب على حياتهن، مثل نظيراتهن في اليمن، مهمشات إلى حد كبير في عمليات السلام الرسمية مع توجيه طاقاتهن و مخاوفهن إلى الهيئات الاستشارية. تم إنشاء المجلس الاستشاري للمرأة كأداة رئيسية من قبل مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا في أواخر عام 2015، بعد الضغط من قبل مجموعات من النساء السوريات. و تعرض المجلس لانتقادات من قبل مجموعات نسائية، بما في ذلك شبكة المرأة السورية التي انسحبت في نهاية المطاف، باعتبارها غير تمثيلية و غير شفافة.[64] كما أثارت ضجة عند انتقادها العقوبات الدولية المفروضة ضد النظام السوري. و في غضون ذلك، شكلت المعارضة السورية اللجنة الاستشارية النسوية.

و بحسب مريم جلبي، التي عملت كعضو في اللجنة، فإن إدراج المرأة في القنوات الرسمية لقي معارضة شديدة.

"بعد إنشاء مجلس الإدارة و اللجنة، كانت هناك مفاوضات رسمية في عام 2016 حيث شاركت ثلاث نساء من جانب المعارضة. كان من الواضح أنه بصفتنا لجنة استشارية كنا مستبعدين.

كان علينا النضال من أجل السماح لنا بالبقاء في نفس الفندق الذي كانت تجري فيه المفاوضات. تم حرماننا من الشارات المطلوبة للوصول إلى المساحة في الفندق حيث تجري المفاوضات ... لم نتلق أي ملفات. لم تكن هناك طريقة رسمية لإدراجنا في ما كان يجري على طاولة المفاوضات."

و تشير مريم إلى بعض التقدم الذي تم تحقيقه بشق الأنفس في الآونة الأخيرة بشأن مشاركة المرأة. في الجولة الأولى من محادثات الرياض، كان سبعة في المائة فقط من المفاوضين من النساء، و لم تشارك امرأة واحدة في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر

61 LSE: نادية إبراهيم و عائشة ماضي ونسمة منصور (10 ديسمبر 2020). بناء سلام بدون حماية: حواجز المرأة اليمنية أمام السلام. مدونة https://blogs.lse.ac.uk/wps/2020/12/10/peacebuilding-without-protection-yemeni-womens-barriers-to-peace/

62 تحالف المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2016). وضع المدافعات عن حقوق الإنسان في سوريا. أب. استشهد

63 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (15 أبريل 2018). الجمهورية العربية السورية: الأزمة الإنسانية في سوريا https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/syria_crisis_180416_v7.pdf

الرياض 2 لعام 2017. "أدركنا أننا بحاجة لأن يُنظر إلينا على أننا لاعبات سياسيات من أجل المشاركة أنشأنا "الحركة السياسية للمرأة السورية." ضغطت النساء على المسؤولين الحكوميين و المبعوثين الدوليين، مطالبين بمزيد من المشاركة في عملية السلام. نتيجة لذلك، ارتفع تمثيل المرأة إلى 15٪ في مؤتمر الرياض 2 .

يركز المسار الحالي للمفاوضات على صياغة دستور جديد للبلاد، مع تمثيل متساوٍ للحكومة و المعارضة و جماعات المجتمع المدني. و منذ ذلك الحين، دعت النساء السوريات إلى تمثيل النساء بنسبة 30٪ على الأقل في اللجنة الدستورية السورية التي تيسرها الأمم المتحدة، و التي تهدف إلى المصالحة بين الحكومة و قوات المعارضة في وضع الأساس لإنهاء الحرب الأهلية سلمياً.[65] اعتباراً من كانون الأول 2020، شكلت النساء 28٪ من أعضاء اللجنة الدستورية، و وفقاً لمريم جلبي، فإن مساهمتهن في قضايا حقوق الإنسان و المحتجزين أمر بالغ الأهمية. في مواجهة الصراع و الاعتقال و الاختفاء على نطاق واسع، أصبح عدد النساء اللوائي يترأسن أسراً، و يجمعن خيوط المجتمع السوري أكثر من أي وقت مضى. كما أن وجود المرأة في اللجنة يضمن أن حقوقها بموجب قانون الأسرة و الميراث، و حقها في نقل الجنسية إلى أطفالها، لا يمكن تجاهلها عند صياغة دستور جديد.

في الوقت الذي يعزز فيه نظام الأسد قبضته القمعية بعد مرور أكثر من عقد على الصراعات، تسعى منظمات حقوق المرأة إلى المساءلة عن جرائم الحرب و غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان و حماية المدافعات، بينما لا تزال تدفع للحصول على مقعد على الطاولة. شاركت جمانة سيف، المؤسسة المشاركة لشبكة النساء السوريات و الحركة السياسية النسائية السورية، في تأليف تقرير بعنوان "كلمات ضد الصمت"، و هو تقرير يُوثق العنف ضد النساء السوريات المحتجزات في مراكز أمن الدولة منذ ثمانينات القرن الماضي حتى عام 2017. عانت فيه النساء سنوات من التعذيب و الانتهاكات، إضافةً إلى أنهن يصبحن منبوذات من قِبل الأُسر و المجتمع و ذلك لاحتمال تعرضهن للاعتداءات الجنسية و هي وسيلة تُستخدم داخل السجون.

تسلط السيدة سيف الضوء على كيف يمكن للحلفاء الدوليين دعم النساء في سوريا من خلال المطالبة بتمثيلهن:

"يتمثل أحد الأدوار المهمة التي يجب أن تلعبها الحكومة الكندية في الضغط من أجل مشاركة المرأة في عملية السلام من خلال تقديم وجهات نظر و احتياجات و مطالب النساء و الأطفال. حتى في الجولة الأخيرة من مفاوضات السلام، رأينا الدور الذي يمكن للمرأة أن تلعبه "نريد المساواة، لكننا لن نقبل أي شيء أقل من 30٪ على طاولة السلام."

كيف تتحدى المدافعات الجهود المبذولة لإسكاتهن

تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا مجموعة مروعة من أساليب الترويع و الترهيب المصممة لترهيبهن و إسكاتهن. يتم تصنيفهن و تَجريمهن بسبب طبيعة عملهن، و يتعرّضن للسجن و الخطف و الإختفاء. تَحد وسائل الإعلام من استخدامهن للانترنت و أدوات الاتصال الأخرى، بينما يُقيّد حظر السفر تحركاتهن. و في الوقت نفسه، فإن قمع منظمات المجتمع المدني يُعيق قدرتهن على الاجتماع و التسجيل و التواصل، و الحصول على الدعم المالي للحفاظ على استمرارية نشاطهن.

64 منصور ، خلود (2020). المرأة السورية ومشاركتها في عملية السلام. معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة ، الجامعة الأمريكية في بيروت https://www.cmes.lu.se/article/syrian-women-and-their-participation-peace-process

65 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (19 فبراير 2019). على حد تعبير رجاء التلي: "المرأة تقود الجهود للمضي قدمًا في سوريا" https://www.unwomen.org/ar/news/stories/2019/2/in-the-words-of-rajaa-altalli

3

القمع والمقاومة

على الصعيد العالمي، تواجه المدافعات أيضاً تهديدات و انتهاكات خاصة بطبيعتهن كنساء. تُستخدم حملات تشهير عامة لنزع الشرعية عنهم، و تصويرهم على أنهم عميلات لأعداء أجانب أو على أنهم يهددون المعايير الأخلاقية.[66] ذكر الشهود الذين قابلتهم اللجنة الفرعية الكندية لحقوق الإنسان التابعة للجنة الدائمة للشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم[67]، أن العنف و التحرش الجنسيين كانا "في كثير من الأحيان السلاح المفضل" الذي تم استخدامه ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، من أجل "وضع النساء في مكانة دونية."[68]

يمكننا رؤية المزيج من هذه التكتيكات المسمومة في اضطهاد السعودية للمدافعة عن حقوق الإنسان لجين الهذلول، و هي طالبة سابقة في جامعة كولومبيا البريطانية الكندية. كانت الهذلول واحدة من عدة ناشطات اعتقلتهن الحكومة السعودية في عام 2018، و هو نفس العام الذي رفعت فيه البلاد حظرها السيئ السمعة على قيادة المرأة للسيارة و خففت بعض جوانب قواعد الوصاية القمعية. في تشرين الثاني 2020، بعد ثلاثة أيام فقط من استضافة اجتماع افتراضي لمجموعة دول العشرين، أحالت السلطات السعودية قضية الهذلول إلى محكمة الإرهاب لمحاكمتها.[69] في الشهر التالي، أُدينت بتهمة "التحريض من أجل التغيير، و السعي وراء أجندة خارجية، و استخدام الانترنت للإضرار بالنظام العام و التعاون مع الأفراد و الكيانات التي ارتكبت جرائم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب" و حُكم عليها بالسجن لمدة 6 سنوات.[70] في سنوات احتجازها، تعتقد جماعات حقوقية أنها احتُجزت في الحبس الانفرادي لأشهر و تعرضت للصعق بالصدمات الكهربائية و الجلد و الاعتداء الجنسي.[71] تم إطلاق سراحها في شباط 2021، لكنها لا تزال تحت المراقبة و حظر السفر.

جميع النساء اللواتي تمت مقابلتهن من أجل هذا التقرير لديهن تقريباً تجربة مباشرة مؤلمة لمثل هذه الأساليب، و يعانين من المضايقات، الاحتجاز، الاستجواب، التحقيق، أو السجن لجهودهن المبذولة لتأمين السلام و العدالة و حقوق المرأة. اضطرت العديد منهنّ إلى مغادرة أوطانهن للعمل في المنفى. اللواتي اخترن البقاء في أوطانهن، يتعرضن لخطر دائم على حياتهن و سبل عيشهن و أسرهن و سمعتهن. في هذا القسم، يصفن التأثير الوحشي لهذه الأساليب على عملهن، و الاستراتيجيات التي تساعد المدافعات عن حقوق المرأة على الاستمرار، و العاطفة التي تحفزهن على المثابرة.

الآثار الضِمنية لإسكاتهن

التكتيكات المستخدمة ضد المدافعات لها عواقب وخيمة عليهن وعلى عائلاتهن ومنظماتهن، تتراوح من النفي و التشريد و الصدمات و الإرهاق، إلى الإغلاق الكامل لأنشطتهن.

التهجير والنفي

بالنسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان في الإقليم فإن بيئة العمل في سياق شديد القمع، تجعل من مغادرة بلدانهن الخيار الوحيد للهروب للحفَاظ على حياتهن و مواصلة عملهن. من بين ال15 امرأة اللواتي تمت مقابلتهن لإعداد هذا التقرير، تعيش 11 منهن خارج أوطانهن الآن نتيجة للصراعات أو الاضطهاد المباشر الذي تعَّرضن له.

يفر معظم النازحين داخل منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، بما في ذلك النساء في المنفى، إلى البلدان و المناطق المجاورة التي تواجه بدورها تحديات اقتصادية و سياسية كبيرة.[72] حيث تكون فرص العمل و السكن محدودة. و في البلدان التي طغت

عليها موجات متزايدة من اللاجئين من سوريا و العراق و مناطق الصراع الأخرى، يمكن أن يواجهوا التمييز و التهديد بالاعتداء و الاضطهاد إلى جانب الحواجز اللغوية و الثقافية.

على الرغم من الضغوط التي يتَعرَّضن لها، فإن بعض الموجودات في المنفى قادرات على مواصلة عملهن الحيوي، و التواصل عن بُعد مع المدافعات الأُخريات.

فرت منى لقمان من اليمن في عام 2016، و تعمل الآن من مصر حيث تقود منظمة الغذاء من أجل الإنسانية، و التي تقدم الإغاثة الإنسانية لمئات العائلات بالشراكة مع المنظمات الشعبية الأخرى في وطنها و مع أفراد من الشتات اليمني. تعمل أيضاً على المستوى الدولي، و تطالب بمساحة للمرأة اليمنية في مفاوضات السلام.

تقول "لقد شَهدت الغارات الجوية و معارك الشوارع، و حُوصرت في تبادل لإطلاق النار حيث دُمّر جزء من منزلي في إحدى الغارات الجوية. عِشت خلال حصار تعز، و رأيت انتهاكات لحقوق الإنسان، لذا اضطررت للقيام بشيء ما". واجهت المدافعة منى لقمان، التي كانت قد انتقدت كلا طرفي النزاع، و تلقّت تهديدات أجبرتها في النهاية على مغادرة اليمن.

الناشطة السورية جمانة سيف تقيم الآن في أوروبا. ابنة عضو البرلمان المنشق، السيدة جمانة سيف لها تاريخ عائلي من الاضطهاد في ظل نظام الأسد. في عام 2012، هربت إلى برلين حيث عملت بلا كلل لجلب أصوات النساء إلى مفاوضات السلام و إنهاء الحرب المدمرة في وطنها، و محاسبة المسؤولين عن الجرائم الدولية.

يؤثر النزوح أيضاً على حياة النساء اللواتي لم يتمكنّ من الخروج من بلدانهن، بما في ذلك أُسرهن و مجتمع المدافعات عن حقوق الإنسان. عانت منظمات المجتمع المدني من فراغ تنظيمي بعد فقدانهنّ لعضوات ناشطات، مما زاد من إحساسهن بالضعف و انعدام الأمن، و أضعف ذلك قدرتهن على العمل الجماعي لاسترداد حقوقهن. و كما تُوضح المحامية الإيرانية و المدافعة عن حقوق الإنسان ليلى علي كرامي، فقد يتعرض أفراد الأسرة أيضاً للاضطهاد و الاعتداء، و يستخدمون ذلك كوسيلة ضغط لإسكات المدافعات الموجودات في المنفى.

"لا تستطيع المدافعات عن حقوق الإنسان في المنفى الاتصال بأسرهن لأن أفراد الأسرة الذين ما زالوا في البلاد يتعرضون للتهديد. الأخوة و الآباء و الأخوات مسجونين". إن الضغط و الشعور بالذنب الذي تشعر به المدافعات في المنفى نتيجة لهذا الاضطهاد يمكن أن يؤدي لفرضِهن رقابة ذاتية على أنفسهن. " البعض منهن لا يجرين مقابلات أو يستخدمن أسماءهن الحقيقية، كل ذلك بسبب الخوف على سلامة عائلاتهن".

66 حالة المدافعات عن حقوق الإنسان: تقرير المقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان (10 يناير / كانون الثاني 2019). أب. استشهد

67 اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية والتنمية الدولية ، اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان الدولية (يونيو 2019). رفع صوتها: مواجهة التحديات الفريدة التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان. كندا ، مجلس العموم.

68 المرجع نفسه. الصفحة 7

69 تشيس ، ستيفن (25 نوفمبر 2020). نقل محاكمة ناشطة حقوقية سعودية إلى محكمة الإرهاب. ذا جلوب اند ميلhttps://www.theglobeandmail.com/politics/article-trial-of-saudi-womens-rights-activist-moved-to-terrorism-court/

70 أسوشيتد برس (28 ديسمبر 2020). حُكم على الناشطة السعودية في مجال حقوق المرأة لجين الهذلول بالسجن قرابة 6 سنوات: وسائل إعلام مرتبطة بالدولةhttps://www.cbc.ca/news/world/loujain-alhathloul-saudi-arabia-womens-rights-activist-sentenced-1.5855769

71 The Guardian: رويترز (13 أغسطس 2019). ناشطة نسوية سعودية مسجونة ترفض إنكار التعذيب لتأمين الإفراج عنها. نُشرت في: https://www.theguardian.com/world/2019/aug/13/jailed-saudi-feminist-refuses-release-in-exchange-for-denying-torture

إغلاق المجال العام و إجبارهن على العمل سرّاً

العمل في البلدان التي تَفرض قيود منذ فترات طويلة على الحريات الاجتماعية، في سياق تَحدّ فيه السلطة الأبوية من مشاركتهن في الفضاءات العامة، و تجريم عملهن باعتباره تهديداً للأمن القومي، فإن المدافعات عن حقوق الإنسان يتعرضن لقيود شديدة تَحدّ من قدرتهن على التنظيم. لا تملك الكثيرات منهن خياراً سوى العمل خارج القانون مع مشكلة التسجيل الرسمي و صعوبة الحصول على التمويل و أيضاً مواجهة السجن و الاعتداء. حتى في دول مثل الأردن، التي تمنح حرية نسبية لعمل منظمات المجتمع المدني، فقد يواجِهن أيضاً قيوداً على أنشطتهن "السياسية"، التي تتطلب إذناً حكومياً للحصول على التمويل، و تَدَخّـل و رقابة من الدولة في عملهن.[73]

في عام 2018، ازدادت الحملة على منظمات المجتمع المدني بشكل كبير في مصر و إيران و المملكة العربية السعودية، و هي ثلاث من أقوى الدول في المنطقة. كان للاعتقال التعسفي للنشطاء و منتقدي الحكومة أثر مروّع على حرية التعبير في جميع أنحاء المنطقة.[74]

وفقاً لتحالف الشرق الأوسط و شمال أفريقيا للمدافعات عن حقوق الإنسان، كان لإغلاق الفضاء المدني تأثيراً مدمراً على عمل المدافعات عن حقوق المرأة في جميع أنحاء المنطقة.

"نحن نفقد المدافعات عن حقوق الإنسان، نحن نفقد أصواتهن. لا يتعلق الأمر فقط بفقدان مساحة الحريات، بل إنه يتم منع المدافعات عن حقوق الإنسان من التَحدّث. إنهم يغلقون المنظمات [...] و حاول البعض منهن العمل دون تسجيل، لكنهن بذلك يفقدن فرص التمويل لذا فإن عملهن ليس مستداماً. و عليه يحاولن فقط القيام بأعمال غير مباشرة متفادين الفضاء العام المباشر، و هو أمرٌ صعب لأن التمويل [يعتمد] أو يشترط على العمل المباشر مع الجمهور."

و تصف نضال السلمان من مركز البحرين لحقوق الإنسان تحديات استمرار عملها في مجال حقوق المرأة بعد أن قامت الدولة بقمع منظمات المجتمع المدني بسبب النفوذ السعودي عليها.

"منظمتي محظورة. لا توجد منظمة حقوق إنسان واحدة مسجلة في البحرين". من خلال التسجيل في الدنمارك، تمكنت منظمتها من مواصلة العمل. لكنها تقول: "لأننا ممنوعات و ليس لدينا مكتب فعلي، فإننا نلتقي في أماكن خاصة". و قد أثر الحظر أيضاً على قاعدة مواردنا. لا يمكننا الحصول على أي تمويل في البحرين. السفر صعب حتى للعمل داخل البلد. لذلك نحن نسافر كأفراد، و ندفع تكاليف السفر من نفقتنا الخاصة".

كما يؤدي الوباء إلى تفاقم التحدي طويل الأمد الذي تواجهه المدافعات في تأمين التمويل و الاعتراف بهن و مواصلة عملهن. وفقاً لمحامية حقوق الإنسان الإيرانية ليلى علي كرامي، فإن فيروس كوفيد- 19 يهدد الموارد الشحيحة بالفِعل، و يقلل من الاهتمام بعمل المدافعات: "أولاً، تأثر العمل بسبب محدودية التمويل. وباء كوفيد-19 المستجد سيجعل الاقتصاد أسوأ. إذاً من الذين سيحصلون على دعم أقل في ظل الأزمة الاقتصادية؟ لن تكون المدافعات عن حقوق الإنسان في قمة الأولويات. ثانياً، في ما يتعلق بالأمن، يُركز الجميع الآن على وباء كوفيد-19 المستجد و لا أحد يتحدث عن الهجمات التي تتم على المدافعات عن حقوق الإنسان، أو حتى العنف الذي يحدث في المجتمع و في داخل المنازل".

تجد المجموعات التي تعمل في مجال حقوق المرأة أنفسهن مستبعدات من عمليات المساعدة الدولية. يسمح إجراء عدم الاعتراض للجمعية العامة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، للدول الأعضاء باستخدام حق الفيتو ضد مشاركة أي منظمة غير حكومية دون إبداء الأسباب.[75] يجب أن يحصل المندوبون المحتملون أيضاً على تأشيرات من السلطات الحكومية لبلدانهم.

إيران اليوم هي واحدة من أكثر البيئات قمعاً لمنظمات المجتمع المدني، كما تُوضح مريم شفيبور. و تقول "معظم المدافعات عن

[72] وفقًا لمركز مراقبة النزوح الداخلي التابع للمجلس النرويجي للاجئين (2019 ، المرجع السابق) ، استضافت المنطقة أكثر من ربع إجمالي 41.3 مليون نازح بسبب النزاع في العالم في عام 2018.

حقوق الإنسان هُنَّ بالفعل داخل أسوار السجن، أو ينتظرن المحاكمة أو العقوبات. كان عمري 25 عاماً عندما تم اعتقالي للمرة الثانية. في ذلك الوقت، كنا نناضل من أجل حملة " المليون توقيع" لتغيير القوانين التمييزية في إيران. لكن الآن، لا نسمع أي أصوات من إيران. من المستحيل على المدافعات عن حقوق الإنسان العمل".

و تقول أنه في غياب العمل المنظم، تلجأ النساء الإيرانيات الشابات إلى العمل بمفردهن. "من قبل، كان بإمكانك الاجتماع و اللقاء و التنظيم. هذا غير مسموح به الآن لأنه لا يمكن أن يكون هناك عمل منظم. تقوم الشابات بأعمال فردية مثل عدم ارتداء الحجاب و القيادة. الجيل الجديد شجاع جداً."

كما نجحت سوريا في إغلاق أي منظمة مستقلة لحقوق الإنسان بشكل فعال، كما تقول جمانة سيف: "المجتمع المدني الموجود محتكر بالكامل من قبل نظام الأسد و يعمل نيابة عنه. لقد نجح النظام السوري، بعد كل الجرائم التي ارتكبها، في إغلاق المجتمع المدني و تحديد عمل المدافعات عن حقوق الإنسان."

الصدمة و الإرهاق

يمكن أن تكون التهديدات و المراقبة و الإساءات المستمرة، علاوة على العقوبات الرسمية التي تحد من تنظيم المجتمع المدني، ساحقة. مما يترك للمدافعات القليل من الخيارات لمواصلة مناصرتهن و قليل من الموارد لرعاية أنفسهن و أسرهن. أبرزت العديد من النساء اللواتي تمت مقابلتهن الحاجة الملحة للدعم النفسي و الموارد لمساعدتهن على التعامل مع الصدمات و الإرهاق الذي يتعرضن له.

وفقاً لنضال السلمان، تعيش المدافعات عن حقوق الإنسان في البحرين تحت المراقبة المستمرة. "تستمر متابعتك دائماً. حتى أثناء الاستجواب، يستعرضون لك صوراً التقطوها لك في المقاهي، أو في اجتماعات، أو مع العائلة". و تقول أنه نتيجة لهذا الضغط، "توقف عدد قليل من زميلاتي عن العمل. لم يعد بإمكانهن تَحمل هذا. كان الأمر صعباً جداً على المستوى الشخصي لهن و لعائلاتهن".

تعرضت المدافعة عن حقوق الإنسان السودانية فهيمة هاشم لإغلاق مركز سالمة لدراسات المرأة في الخرطوم، و تم ذلك قبل أشهر فقط من قيام الحكومة بإصلاح لقوانين الاغتصاب في البلاد، و التي كان المركز يناهض و يضغط من أجل هذه الإصلاحات. لا يزال عبء هذا النضال و التوترات حول كيفية تحقيق بعض التقدم مع حماية نفسها و الزميلات داخل المؤسسة من القضايا التي ما زالت تثقل كاهلها.

"نشعر أحياناً بعناء و إرهاق و تعب. و من المتعب أيضاً أن نظل باستمرار نفكر في ما إذا كان بإمكاننا فعل شيء ما و كيف يمكننا ذلك، لأن كل ما تعتقدين أنه يُمكنك القيام به قد يُعَرِّض المرأة التي تعمل معها أو مؤسستك للخطر. كيف نقدر أو يمكننا أن نحافظ على استمرارية عملنا من غير أن نُعَرِّض أنفسنا للخطر و في نفس الوقت نقدر أن نُحدِث تغيير في موازين العلاقات الغير متكافئ في المجتمع الذكوري؟". و تُشدد فهيمة على ضرورة توفير الدعم النفسي للمدافعات عن حقوق الإنسان. "تمر المدافعات بحقوق الإنسان بكثير من الضغوط النفسية و التوتر وأحياناً الخوف، تحتاج المدافعات إلى الدعم النفسي لمواصلة عملهن و أمنهن و سَلامهن الداخلي".

بالنسبة لعزة سليمان، فإن العيش تحت حظر السفر لعدة سنوات تسبب في وضع ضغوط نفسية و عاطفية كبيرة، و بصفتها مستشارة لوكالات دولية، فقد قوض ذلك من قدرتها على تمويل عملها. "لقد أثر ذلك على صحتي النفسية لأنني لم أعد أستطيع السفر إلى الخارج [...] أصبحت مواردي المالية محدودة للغاية. في الوقت نفسه، فإن حاجتي للرعاية الصحية أمر بالغ الأهمية بسبب عمري و حالتي الصحية."

73 الأردن. فرونت لاين ديفندرز #: https://www.frontlinedefenders.org/en/location/jordan
74 منظمة العفو الدولية (2019). أب. استشهد

تَعلّمت عزة سليمان إعطاء الأولوية لصحتها النفسية كجزء مهم لاستمرارية النضال من أجل الدفاع عن حقوق المرأة. و تقول "أصبحت متأكدة بأن العناية بصحتنا النفسية ليس رفاهية بل هو جزء أساسي للاستمرارية. لا أخجل من الشعور بالحزن أو الإحباط. لقد فَهمت أنني قد أخسر أحياناً و هذا أمر مقبول. غداً يمكننا الفوز بقضية أخرى أو ندخل في تحديات و صراعات جديدة. من المهم الانتظار و التمعّن و التفكير في عملنا و احترام المناهج المختلفة من أشخاص مختلفين، و العمل على تطوير آلياتنا حتى نستطيع أن نتأقلم".

استراتيجيات المرونة

على الرغم من البيئة العدائية المتزايدة، واصلت المدافعات عن حقوق الإنسان بشجاعة هائلة رفع أصواتهن في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. كما تقول عزة سليمان: "لا نستطيع التوقف أو فقدان الأمل فهذه رفاهية غير موجودة. و كلما كنا أكثر مقاومة و أكثر مرونة، كلما دفعنا الدولة و الشعب لتغيير طريقة تفكيرهم تجاه احترام المرأة و حقوق الإنسان".

التضامن مع المنظمات النسائية الأخرى و منظمات حقوق الإنسان، و الحفاظ على الظهور و الاعتراف الدوليين هما استراتيجيتان رئيسيتان أبرزتهما النساء اللواتي تمت مقابلتهن في هذا التقرير.

التضامن الإقليمي وبناء التحالفات

في جميع أنحاء المنطقة، تعمل النساء بالتضامن مع المجموعات ذات التفكير المماثل من خلال الشبكات و الحملات المشتركة. على سبيل المثال، في عام 2015، تم إنشاء تحالف المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان من خلال مجموعة من الطرق العملية، من توفير منازل آمنة، إلى تسليط الضوء على الانتهاكات المرتكبة ضدهن. و يدعم التحالف المناصرات، و تبادل المعرفة بين المجموعات الناشطة في الإقليم، كما أنه يعمل على تحدي الثقافة الأبوية التي تُميز ضد النساء.

يقوم تحالف المدافعات عن حقوق الإنسان و الذي يعمل تقريباً في كل بلدان المنطقة على بناء شبكات وطنية من القواعد الشعبية إلى المستويات الدولية. كما يسلط الضوء و يُعلّي من أصوات المدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة. كما يعمل التحالف من خلال الآليات الدولية، بما في ذلك مقرري الأمم المتحدة الخاصين المعنيين بالمدافعات عن حقوق الإنسان و العنف ضد المرأة.

تقول إحدى ممثلات التحالف "إن العمل الجماعي تم كاستجابة عكسية لإغلاق فضاءات العمل المدني في المنطقة. و حاولنا و ما زلنا نحاول لبناء مجتمع مدني بديل لا يحتاج منا إلى التسجيل أو الهيكلة. لقد رَكّزنا على بناء الشبكات المحلية، و توفير الحماية و الأمن للنساء من مناطق مختلفة". و تقول بأنّ العمل معاً أيضاً يساعد المنظمات الفردية في التعامل مع الآثار المترتبة على إغلاق الحدود و قيود التمويل. "التمويل متوقف و كثير من المشاريع متوقفة مؤقتاً الآن".

لا أحد يعلم كيف سيكون الوضع بعد شهر أو شهرين من الآن. المدافعات عن حقوق الإنسان لديهن رؤية، لكن لا يمكنهن

75 استشهد حالة المدافعات عن حقوق الإنسان: تقرير المقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان (10 يناير / كانون الثاني 2019). أب.

وضع الاستراتيجيات بسبب نقص الأموال و عدم توفر مساحات تسمح لهن بالعمل". و لذلك فهن يتطلّعن إلى بعضهن البعض للحصول على الدعم و المشورة. "تطلب النساء السوريات التحدث إلى المدافعات عن حقوق الإنسان من اليمن للحوار حول كيفية العمل في مناطق النزاعات. تشعر المدافعات عن حقوق الإنسان بأنهن أقرب لبعضهن البعض على الرغم من واقعة إغلاق الحدود بينهن".

شاركت الناشطة اليمنية في مجال السلام منى لقمان في تأسيس شبكة التضامن النسائي انطلاقاً من اعتراف مماثل بالقوة و الأمن اللذين يوفرهما العمل الجماعي. تعمل الشبكة على تعزيز حقوق المرأة و مشاركتها في بناء السلام في اليمن، مع تنسيق الجهود لتحسين حماية المرأة. و تعمل على إعطاء ملامح للقيادات النسوية اليمنية داخل البلاد أو في الشتات، و تصدر بيانات حول التطورات و المستجدات.

" فقط عندما نظّمنا أنفسنا و عَملنا مع شبكات أخرى و قُمنا بالحشد المشترك، أصبح من الصعب عليهم تجاهُلنا. علينا حماية بعضنا البعض من خلال العمل المشترك. لهذا السبب قُمنا بتأسيس شبكة التضامن النسوي. لدينا جميع الانتماءات السياسية في مجموعتنا، و لكن بغض النظر عن ذلك، فنحن جميعاً هناك من أجل بعضنا البعض. و في نهاية اليوم، إذا تَعَرّضت إحدانا لأي هجوم، فنحن متواجدات دوماً لحمايتها".

تَتوسّع الزميلة و المؤسس المشارك رشا جرهوم في شرح العديد من الطرق التي تعمل بها النساء معاً، داخل الحدود و عبرها، من خلال الشبكة. "إذا لم تستطع النساء التحدث في بلدهن، فإنهن يتحدثن إلينا و نحن نقوم بتعلية أصواتهن و إيصالها. و ننقل رسائلهن و المعلومات التي يُقّدمنها. نحن نربطهن بوكالات الأمم المتحدة بشكل آمن". كما تمكّن الشبكة النساء من تبادل أنواع مختلفة من الخبرات و الوصول إليها. "لدينا محاميات يدافعن عن النساء اليمنيات المحتجزات. لدينا نساء يعملن في المجال الإنساني. لدينا محاميات يعملن في المساعدة القانونية. لدينا نساء يعملن على إنهاء العنف. لدينا نساء يعملن من أجل السلام. كل منظمة لديها تفويضها الخاص و يتدخّلن و يساعدن في الحالات التي تقع في نطاق خبرتهن. نحن ننسق جهات الاتصال و نساعد بعضنا البعض قدر الإمكان".

وضع حقوق المرأة في دائرة الضوء الدولية

أكدت النساء اللواتي تمت مقابلتهن لإعداد هذا التقرير على أهمية اكتساب رؤية دولية لعملهن. الاهتمام الدولي، في بعض الحالات، يبقي النساء على قيد الحياة.

فالحكومة السعودية، على سبيل المثال، مهتمة بشدة بسمعتها الدولية و هي تسعى إلى الاستثمار الأجنبي و الدعم العسكري الغربي. في حين أن معاملتها للنساء و نشطاء حقوق الإنسان كانت من بين الأكثر وحشية. فقد قامت فقط بتقديم بعض التنازلات البارزة لجذب المستثمرين الأجانب.

يمثل الحلفاء الدوليون مصدراً آخر للقوة، حيث يزيدون من ظهور المدافعات، و يوجهون التمويل و الموارد الأخرى إلى المنظمات و الحملات الشعبية، و يولدون الضغط على الحكومات الإقليمية للاعتراف بالمساهمات التي لا تقدر بثمن لهؤلاء النساء الشجاعات و حمايتهن. و بحسب أميمة النجار، فإن التضامن الدولي هو في الواقع "الاستراتيجية الوحيدة التي نجحت و كان لها تأثير إيجابي". و تعزو الإفراج الأخير عن بعض السجينات السعوديات إلى التغطية الإعلامية الواسعة و الضغط من جانب الاتحاد الأوروبي و دول غربية أخرى. تقول: "هذا الضغط يجب أن يستمر. هناك حالات منسية منذ زمن طويل، نساء قضين في السجن ثماني أو عشر سنوات، تعرضن للتعذيب [و] الحرمان من الرعاية الطبية. بالنسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان، فإن منصتنا الوحيدة للتأثير على الحكومة السعودية هي من خلال القنوات الدولية."

تؤكد الناشطة السورية جمانة سيف أيضاً على الأهمية الحيوية للحلفاء الدوليين، داعيةً المنظمات غير الحكومية و الحكومات الخارجية إلى "دعم النساء داخل سوريا ، و الحفاظ على هذا الرابط ، و التواصل ، و إعلامهن بأنه يتم دعمهن". عملت السيدة سيف مع المركز الأوروبي للدستور و حقوق الإنسان للتقاضي بموجب الولاية القضائية العالمية ضد الجرائم المرتكبة في سوريا.

الحركة السياسية النسوية السورية:

لأجل ضمان أن يكون للنساء صوت سياسي في تشكيل مستقبل سوريا:

تسببت الحرب الأهلية التي دامت عقداً من الزمن في سوريا في سقوط أعداد كبيرة من الضحـــايا المدنيين، و أصبحت إحدى أسوأ أزمات النزوح في التاريخ الحديِث.

كانت مفاوضات السلام مُتقطّعة، توسطت فيها في بعض الأحيان الأمم المتحدة و قوى إقليمية مختلفة. طالبت النساء بتمثيلهن منذ البداية. لكن الاعتراف الدولي بحق المرأة في المشاركة، المنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم 1325، لم يُترجم إلى مقاعد في المفاوضات الرسمية. بدلاً من ذلك، تم إبعاد المدافعات عن حقوق الإنسان إلى أدوار استشارية و تم تشجيعهم على التركيز على الاستجابات الإنسانية للصراع.

في العام 2017، اجتمعت مجموعة صغيرة من الناشطات و كوّنوا صوتاً نسوياً في المناقشات حول السـلام و إعادة بناء مجتمع شامل و ديمقراطي. وَحّدت الحركة السياسية للمرأة السورية النساء السوريات داخل و خارج البلاد، لأجل تعزيز حقوق المرأة و المساواة بين الجنسين و تعزيز و تمكين دور المرأة و مشاركتها في جميع جوانب صنع القرار بشأن مستقبل سوريا.

و وفقاً لمريم جلبي، المُؤسس المشارك للحركة، فإن الحركة تستجيب جزئيّاً للطرق التي تم من خلالها تقييد مساهمة المرأة. "لقد تم تصنيفنا دائمًا في المجتمع المدني. كان علينا أن نكون صانعي سلام محايدين بدون آراء سياسية. لكن قضيتنا قضية سياسية."

انتقدت الحركة عملية اللجنة الدستورية السورية، التي تهدف إلى إشراك جميع الأطراف في صياغة إطار دستوري جديد للبلاد، باعتبارها إقصائية و مغلقة. خلال العامين 2018-2019، دخلت الحركة في شراكة مع الرابطة النسائية الدولية للسلام و الحرية للتشاور مع المجموعات النسوية في كل من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة و المعارضة، و السعي للحصول على مدخلات حول أولوياتهن و التحديات التي يواجهنها، و تطلعاتهن من أجل دستور يراعي النوع الاجتماعي في مرحلة ما بعد الصراع في سوريا.

تحدد ورقة سياسات حديثة سلسلة من التوصيات حول كيفية تقدم العملية الدستورية، مع تمثيل أكبر لأصوات النساء و الفئات المهمشة الأخرى.

Sources: Nobel Women's Initiative interview with Mariam Jalabi;
Syrian Women's Political Movement

المصادر: مقابلة مبادرة نساء نوبل مع مريم جلبي. الحركة السياسية النسوية السورية

من بين النجاحات الأخيرة إصدار مذكرة توقيف بحق قائد سلاح الجو السوري، و هو مسئول عن ارتكاب جرائم تعذيب، العنف الجنسي، القتل خارج نطاق القضاء، و الاعتقالات. في يونيو 2020، و بدعم من شبكة النساء السوريات و منظمة أورنامو غير الحكومية، تم رفع شكوى جنائية ضد تسعة مسؤولين رفيعي المستوى من جهاز المخابرات الجوية السورية في محكمة ألمانية، و تم ذلك بالنيابة عن سبعة نساء سوريات ناجيات من التعذيب و العنف الجنسي. طالبت الشاهدات القضاء الألماني بالتحقيق و ملاحقة الجناة و اعتبار العنف الجنسي جريمة ضد الإنسانية.[76]

معرفة أن العالم يقظ و يراقب أوضاع حقوق الإنسان، يقدم دعماً معنوياً للمدافعات و الناشطات. تشير الناشطة المصرية مزن حسن أن الشعور بالقوة و التضامن يأتي عندما يكون لديك حلفاء. "المرونة هي الشيء الرئيسي. لقد رأينا الحاجة إلى الدعم النفسي للنساء [...] و عندما نقوم بإرسال رسالة نقول فيها "أنتِ لست وحدك في النضال" يترك ذلك تأثيراً بالغ الأهمية. و تقول بأنه عندما لا يكون هذا الدعم واضحاً من المجتمع الدولي، "يمكننا أن نعتقد أننا الوحيدين الذين يعملون من أجل حقوق الإنسان."

و تؤكد مزن: "تحتاج السياسات الخارجية أن تضع قضايا المدافعات عن حقوق الإنسان على جدول الأعمال لضمان وجود ضغط دولي". "على الدول الاستبدادية أن تعرف أنه ليس من المقبول عدم معاقبة الأزواج أو الآباء أو غيرهم من أفراد المجتمع الذين يستهدفون النساء في المجالين الخاص و العام."

بالنسبة إلى فهيمة هاشم، كان الحلفاء الدوليون ضروريين لكل من المعرفة التي يشاركونها و الضغط الذي يمكن أن يمارسوه على الحكومة. في إطار عملها على الإصلاحات القانونية في السودان، تَواصل مركز سالمة مع المدافعات عن حقوق المرأة في باكستان. "كنا بحاجة إلى تغيير القانون في السودان و الذي يتهم النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب بتهمة الزنا" ، كما تقول فهيمة هاشم. "ذهبنا إلى باكستان و سمعنا من النساء [هناك] كيف نجحوا في تغيير قانون مشابه".

كما استخدم المركز في ذلك الوقت التركيز الدولي على أهداف التنمية لإبراز قضية العنف الجنسي في المقدمة. "عقدنا مؤتمراً في الخرطوم و جلبنا نساء سودانيات و [أخريات] من أفريقيا و إقليم الشرق الأوسط للحديث عن العنف ضد المرأة. في ذلك الوقت كانت الحكومة مهتمة بالأهداف الألفية للتنمية، لذا لم يكن لديهم أي مشكلة في إصدار التأشيرات للنساء اللواتي أردنا إحضارهن. و لكن ما كان يدور في خلدنا هو أن جدول أعمال المؤتمر لن يكون [حول] الأهداف الألفية للتنمية. ما كنا سنتحدث عنه هو العنف الجنسي ضد المرأة."

تصف السيدة فهيمة التعامل البنَّاء مع الحكومات الاستبدادية بالرقصة الدقيقة، و الحاجة إلى الضغط الخارجي للقيام بذلك. "في بعض الأحيان عندما تكون في موقف خاضع للسيطرة و التلاعب، تحتاج إلى معرفة كيفية العمل بشكل مختلف. [لكن] إذا كنت تريد تغيير القوانين أو السياسات، فأنت بحاجة إلى التعامل مع الحكومة. يمكننا أن ندافع، و لكن تحتاج للحكومة للقيام بتغيير القوانين في النهاية. بدون ضغط و دعم دوليين، لا يمكننا القيام بعملنا. علينا التزام الصمت. تم إغلاق مركز سالمة، لكننا واصلنا العمل مع منظمات أخرى، و بعد بضعة أشهر من إغلاق المركز، تم تغيير القوانين."

بالنسبة إلى ينار محمد من العراق، فإن أهم التحالفات الدولية هي التي تتم مع المنظمات النسائية الأخرى. و تقول: "نحن بحاجة إلى رؤية عملنا و الاعتراف به". لكن بالنسبة إلى النسويات، "لا يعني المجتمع الدولي الأمم المتحدة، أو الدول الأخرى، أو الهيئات الدولية الأخرى. المجتمع الدولي يعني تحالف المنظمات النسوية من جميع أنحاء العالم. تدعمنا المنظمات النسوية بشكلٍ دائم كلما دعت الحاجة لذلك".

4

استدامة وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

هناك اعتراف عالمي بالدور الحيوي الذي تلعبه المدافعات عن حقوق الإنسان، و التزام كل من الجهات الفاعلة الحكومية و غير الحكومية بحمايتهن و دعم عملهن. تم توضيح هذه الالتزامات في قرار الأمم المتحدة 181/68، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 18 كانون الأول 2013.[77] القرار يدعو الدول، من بين أمور أخرى، إلى حماية المدافعات عن حقوق الإنسان و احترام و دعم أنشطتهن المتضمنة إدانة و منع انتهاكات حقوق الإنسان و العنف و التمييز ضدهن، و خلق بيئة آمنة و مواتية للدفاع عن حقوق الإنسان من منظور النوع الاجتماعي، دون خوف من التجريم أو الترهيب أو الانتقام.

ترتكز حقوق المدافعات أيضاً على مجموعة أوسع من القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية؛ المادة 3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية؛ و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

في تقريره لعام 2019 عن المدافعات عن حقوق الإنسان، حدد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعات عن حقوق الإنسان سلسلة من الأولويات و التوصيات التفصيلية لحماية و دعم المدافعات في جميع أنحاء العالم.[78]

كدولة تعزز حقوق المرأة و المساواة بين الجنسين محلياً و دولياً، يمكن لكندا أن تلعب دوراً مهمّاً في حماية و تقديم الدعم الاستراتيجي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط. في مبادئها التوجيهية بشأن دعم المدافعات عن حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، تقر كندا بالمساهمات الحيوية للمدافعات. أيضاً تعترف كندا بالمخاطر و التحديات المعروفة التي يواجهنهـــا، و تحدد أفضل الممارسات التي يمكن لبعثاتها الخارجية اتباعها لحماية المدافعات و دعمهن، و تشجيع مشاركة المرأة في بناء السلام و الحكم بعد انتهاء الصراع في بلادهن.[79]

كما أشارت كندا إلى التزامها بدعم الحركات النسائية في البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط من خلال الاستثمار في صندوق المساواة.[80] لاحظت المدافعات اللواتي تمت مقابلتهن في هذا التقرير دعم كندا الملحوظ لحقوق الإنسان و حقوق المرأة، و يتطلّعن أن تتابع كندا أهدافها المعلنة في دعم الحركات النسوية و ذلك بتقديم المساعدات الدولية و السياسات الخارجية كي تكون هناك مطابقة للأقوال بالأفعال.

تعكس التدابير الموضحة أدناه التحديات و الاحتياجات المحددة للعاملات في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، كما عبرت عنها المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي تمت مقابلتهن من أجل هذا التقرير. تتوافق هذه الاحتياجات بشكل عام مع الالتزامات الوطنية و العالمية القائمة بالدفاع عن المدافعات عن حقوق الإنسان.

[76] المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (بدون تاريخ). الناجون: العنف الجنسي من قبل المخابرات السورية جرائم ضد الإنسانية: https://www.ecchr.eu/en/case/survivors-sexual-violence-by-syrian-intelligence-services-are-crimes-against-humanity/

تكييف الحماية من المخاطر

بالنظر إلى النطاق الواسع للتهديدات و الانتهاكات التي يواجهنها في محاولتهن من أجل تعزيز السلام و حقوق الإنسان في بلدانهن، أعربت المدافعات عن الحاجة الملحة للحماية. الحكومات الاستبدادية عازمة على قمع أي نوع من المعارضة، و باعتبارهن نساء، فإنهن يواجهن أشكالاً متعددة من الإساءة و العنف و ذلك لتحديهن علاقات القوة الاجتماعية المهيمنة و الغير متكافئة .

وفقاً لتحالف المدافعات عن حقوق الإنسان و الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، فإن الآليات الدولية الحالية لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان فيها تعميم مُخِل بحيث لا يمكنها تلبية الاحتياجات المتنوعة للمدافعات في المنطقة. تختلف هؤلاء النساء من نواحٍ عديدة، بما في ذلك من حيث العرق و الوضع القومي و المواطنة و الهوية الجنسانية و السياق الذي يعملن فيه. و يؤكد التحالف على الحاجة إلى نهج شامل و منسق للحماية، و يشمل مشاركة مجموعات أوسع من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية و البعثات الدولية. في الوقت نفسه، هناك حاجة لاتخاذ إجراءات سريعة بالنظر إلى الوضع المتقلب في المنطق.

"يجب أن يكون هناك دعم مالي سريع و أكثر مرونة [للمدافعات اللواتي يغادرن بلدانهن] و ذلك لدعم أنفسهن أثناء تنقلاتهن. هناك المزيد و المزيد من الحالات لأشخاص يحتاجون إلى الحماية أثناء تنقلاتهم الآن". و ينبغي أن تتجنب هذه الحماية، حيثما أمكن ذلك، إبعاد المدافعات عن بلدانهن لتجنب انقطاع أنشطتهن. "يجب أن تتوفر لهن إذا أمكن بيوت آمنة حتى نضمن حمايتهن و يتمكن من مواصلة عملهن".

يقول التحالف إن تقديم الدعم الخارجي للمدافعات عن حقوق الإنسان و مراقبة الالتزام بالتعهدات الدولية لحمايتهن أمر صعب، لأن بعض المنظمات لا يمكنها قبول التمويل الأجنبي، و قد تتعرض لمزيد من المخاطر من خلال التدخلات الدولية إذا ما قامت بالدفاع عنهم.

[77] قرار الأمم المتحدة 181/68. تعزيز الإعلان الخاص بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً: حماية المدافعات عن حقوق الإنسان: https://www.un.org/ga/search/view_doc .asp؟ code = A / RES / 68/181

[78] حالة المدافعات عن حقوق الإنسان: تقرير المقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان (10 يناير / كانون الثاني 2019). أب. استشهد.

[79] الشؤون العالمية كندا (2019). أصوات في خطر: إرشادات كندا بشأن دعم المدافعين عن حقوق الإنسان: https://www.international.gc.ca/world-monde/assets/pdfs/issues_development-enjeux_developpement/human_rights-droits_homme/rights_defenders-guide-defenseurs_droits_en.pdf

[80] Global Affairs Canada (21 يونيو 2019) صندوق المساواة: تغيير الطريقة التي ندعم بها المنظمات والحركات النسائية التي تعمل على النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين (خلفية): https://www.canada.ca/en/global-affairs/news/2019/06/global-affairs-canada---the-equality-fund-transforming-the-way-we-support-womens-organizations-and-movements-working-to-advance-womens-rights-and-g.html

كما تحدثت النساء عن الحاجة الملحة للدعم النفسي و المعنوي. في سوريا، محنة الناجين من السجن و التعذيب ملحة. و بحسب جمانة سيف، فإن تلبية الاحتياجات النفسية لهؤلاء النساء سيتطلب التزاماً طويل الأمد. في الوقت نفسه، يجب عمل المزيد لمن هم رهن الاحتجاز حالياً. "هناك أكثر من 128 ألف شخص اعتقلهم و احتجزهم النظام. إنهم بحاجة إلى التحرر. و يجب على كندا أن تقوم بمزيد من الضغط السياسي من أجل إطلاق سراحهن، خاصة مع فيروس كوفيد-19 المستجد.

تسببت الاضطرابات في اليمن إلى نزوح جماعي كبير من البلاد، بما فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان، و أغلبهم الآن لاجئات أو طالبات لجوء في أماكن مختلفة. تشير رشا جرهوم إلى الحاجة الماسة لتقديم دعم مادي طويل الأمد للمدافعات المنفيات في البلدان المضيفة لهن، بما في ذلك توفير التعليم و دعم سبل العيش و تقديم الدعم الصحي و النفسي.

ضمان وصول التمويل إلى القاعدة الشعبية بطرق يمكن للنساء و المدافعات استخدامها

على الصعيد العالمي، فإن الحصول المحدود للتمويل للمنظمات النسوية و المدافعات عن حقوق الإنسان يعيق جهودهن و يجبرهن على تغيير أولوياتهن. كما أن نقص التمويل المُزمن يقلل من وصولهن للعدالـــة و الدفـــاع والحماية. لفت مقرر الأمم المتحدة الخاص، و المعني بحالة المدافعات عن حقوق الإنسان، الانتباه إلى هذا النقص في عملية التمويل، و دعا الحكومات و الممولين الآخرين إلى توجيه التمويل بطرق يمكن أن تعزز دور المنظمات النسوية القاعدية، و المنظمات المجتمعية، و المنظمات غير الحكومية الصغيرة.[81]

و بالمثل، يجب تصميم التمويل لتلبية الاحتياجات و الظروف الخاصة بالمدافعات في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. وهذا يستلزم الاعتراف بأن العديد من منظماتهن صغيرة و لا يمكنها التسجيل رسمياً في أوطانهن. تواجه العديد منهن الملاحقة القضائية بسبب تلقي أموال أو تعاون مع حكومات أجنبية أو منظمات دولية غير حكومية. كما يُجبر البعض منهن، من أجل حماية أنفسهن، على العمل بهدوء خارج المجال العام. تقول مريم جلبي: "إنّ اجتماع أكثر من ثلاثة أشخاص معاً في وقت واحد في سوريا يعتبر عمل مخالف للقانون. و في المناطق التي يسيطر عليها النظام، أين يمكن تسجيل النساء اللواتي يعملن في المجال العام إذا تم تصنيفهن على أنهن إرهابيات؟"

يحتاج المانحون أيضًا إلى التفكير في شروط و مدة تمويلهم، و درجة دعمهم للاحتياجات الحقيقية للمنظمات. يمكن للتمويل قصير الأمد و الموجه نحو المشاريع أن يضر بالمنظمات غير الحكومية الصغيرة.[82] تكافح المنظمات النسائية الصغيرة أيضاً لتلبية متطلبات إعداد التقارير البيروقراطية، فهي على سبيل المثال، لا تتلاءم بسهولة مع متطلبات الجهات المانحة لضعف قدراتهن التنظيمية و عدم قدرتهن على تقديم إقرارات علنية بالدعم الذي تلقينه، و بسبب عملهن تحت المراقبة الحكومية، فإنهن قد لا يتمكّن من المطالبة المباشرة "بالنتائج" خوفاً من الانتقام منهن.

على الرغم من الالتزامات العالمية بحقوق المرأة و المساواة بين الجنسين، و التحول الملحوظ في تمويل التنمية الخارجية نحو البرمجة من أجل "النساء و الفتيات" لدعم التقدم في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، لا تتلقى المنظمات النسائية الشعبية سوى جزء ضئيل من التمويل المتاح. في حين تم تخصيص 42٪ من إجمالي مساعدات التنمية الرسمية الثنائية، 48.7 مليار دولار أمريكي، للمساواة بين الجنسين و تمكين المرأة في عام 2018، لم تصل الموارد الجديدة بالضرورة إلى الحركات النسوية، لا سيما في جنوب الكرة الأرضية.[83] شكل التمويل المباشر لمنظمات حقوق المرأة أقل من 1٪ من المساعدات الثنائية في

العام 2018. و تم توجيه ثلاثة أرباعها إلى الوكالات الثنائية، مع تخصيص الجزء الأكبر من المبلغ المتبقي للمنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة، لا سيما في الشمال العالمي".[84]

تحتاج المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا إلى تمويل منفصل، مرن و سريع الوصول، يُمكّنهن من استخدامه بعدة طرق لأجل تقوية منظماتهن، من خلال التدريب و دعم البنية التحتية، تعزيز التواصل و بناء التحالفات، توفير سكن آمن و أشكال أُخرى من الأمن، و الدعم النفسي للمدافعات و عائلاتهن.

تُشير رشا جرهوم إلى أنه بالنسبة للمرأة اليمنية التي تعمل في مجال الحرب و المجاعة، فإن التمويل المباشر ضروري، بدلاً من تقديمه من خلال وكالات الأمم المتحدة. تحتاج النساء العاملات في بناء السلام و العون الإنساني و المدافعات عن حقوق الإنسان إلى دعم مباشر. نحن بحاجة إلى [..] تمويل أساسي مباشر حتى نتمكن من دعم منظماتنا. و يجب أن يكون التمويل طويل الأمد، و ليس فقط لبضعة أشهر".

أشار عدد من النساء إلى الحاجة إلى صناديق طوارىء مرنة للمدافعات في المنطقة، بمن فيهن العاملات خارج دائرة الضوء. تقول عزة سليمان: " تواجه بعض المدافعات عن حقوق الإنسان، و خاصةً الشابات المدافعات و اللواتي تم إطلاق سراحهن مؤخراً، صعوبة في الوفاء بالتزاماتهن المادية. يجب تخصيص دعم مالي للطوارئ بشكل خاص للمدافعات عن حقوق الإنسان غير المعروفات و اللواتي عادةً ما يكنّ في أمسّ الحاجة إليها".

ما الذي تطلبه منا المدافعات في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

تُسلط النساء اللواتي تمت مقابلتهن في هذا التقرير الضوء على أربعة مجالات رئيسية للدعم تعتبر مهمة جداً لمساعدتهن و حماية المدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة.

الحماية: تعزيز مجموعة من التدابير لضمان سلامة و رفاهية المدافعات، بما في ذلك التمويل في حالات الطوارىء و البيوت الآمنة للواتي يتنقّلنَ. الضغط من أجل إطلاق سراح السجينات، و تقديم المساعدات النفسية للناجيات.

التمويل: توفير تمويل سريع و مرن و طويل الأمد يمكن تخصيصه لاحتياجات المؤسسات الصغيرة التي لا تتناسب بسهولة مع متطلبات المانحين المعتادة.

الإدراج في محادثات السلام: دعم زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام الإقليمية.

الاعتراف و التضامن الدوليين: إبقاء عمل و محنة المدافعات عن حقوق الإنسان مرئياً و محاسبة الأنظمة و الجهات الفاعلة غير الحكومية على الانتهاكات التي تتعرّضن لها.

[81] انظر الأولوية 8 في حالة المدافعات عن حقوق الإنسان: تقرير المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (10 يناير / كانون الثاني 2019). أب. استشهد.

[82] استشهد حالة المدافعات عن حقوق الإنسان: تقرير المقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان (10 يناير / كانون الثاني 2019). أب.

نحو عمليات سلام أكثر شمولاً

بعد عشرين عاماً من اعتماد قرار الأمم المتحدة رقم 1325، لا تزال النساء على هامش مفاوضات السلام في سوريا و اليمن، على الرغم من معاناتهن من العواقب المباشرة للنزوح و العنف جراء النزاعات المستمرة و دورهن المهم في إعادت بناء مجتمعاتهن.

ففي اليمن، تنظر منى لقمان إلى أبعد من المشاركة الرمزية للنساء، و كانت قد ساعدت من قبل في فتح ممرات المساعدات الإنسانية و تفاوضت مع الجماعات المسلحة بشأن الأطفال الرهائن. إنها تريد مساواة حقيقية و عملية سلام أكثر شمولاً: "لا نريد المشاركة فقط. نريد مشاركة و تمثيل متساويين [...] نحن ندعو إلى سلام شامل. ليس فقط للنساء، و لكن لجميع الأحزاب، للشباب، للأشخاص ذوي الإعاقة. لماذا؟ لأن اليمن بلد متنوع [...] نحن بحاجة إلى سلام شامل في اليمن من أجل تحقيق سلام دائم".

كما لاحظت مريم جلبي، فإن الأمر يتطلب أكثر بكثير من مجرد نظام حصص لضمان المشاركة الهادفة و احترام وجهات نظر النساء على طاولة السلام: "نحن بحاجة إلى دعم النساء كعاملات سياسيات. نحن بحاجة إلى تمويل النساء كمجموعات سياسية. من أجل خلق مساحة أكثر تأثيراً للنساء في مفاوضات السلام، يجب أن يُنظر إلى النساء على أنهن لاعبات سياسيات [...] عندما تكون النساء في مواقع السلطة السياسية، [هن] سيقمن بالاهتمام بكل شيء. سيقمن بضمان احترام حقوق الفئات المهمشة و المعاقين و مجتمع المثليين و الأطفال."

الحاجة إلى الاعتراف و التضامن الدوليين

يجب أن تعمل المنظمات النسوية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بحذر شديد. تشعر الكثيرات أن الظهور و الضغط الدوليين هما مصدران عظيمان للحماية، و يوفران ضغطاً لإطلاق سراح المحتجزات بسبب نشاطهن. يجب أن يكون المجتمع الدولي صريحاً في الاعتراف و إدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكَب ضد المدافعات، و محاسبة الجُناة.

تشرح مزن حسن كيف و لماذا يجب الاعتراف بمساهمات المدافعات دولياً: "[المدافعات] غير المرئيات و غير المعترف بهن يتعرضن لخطر أكبر. يمكن أن يساعد الاعتراف و الوضوح، على المستوى الدولي، في الحفاظ على سلامتهن". و تشعر مزن أن إظهار التضامن العام يستلزم توثيق و مشاركة حالات النساء اللواتي يعانين بشكل شخصي بسبب نشاطهن. "استخدام أسماء محددة. التحدث علانية عن النساء اللواتي يواجهن الحظر من السفر، السجن، و التحرش. افعلوا ما بوسعكم للاحتفاظ بأسمائهن في الأماكن العامة حتى لا يتم نسيانهن. امنحوهن الجوائز. طالبوا بالقيام بزيارتهن، و قوموا ببعثات لتقصي حقائق أوضاعهن".

تؤكد المحامية المصرية عزة سليمان على ضرورة استخدام الآليات و الاتفاقيات الدولية القائمة لمساءلة الدول عن سلامة المدافعات. و تقول: "يجب أن يكون جدول أعمال المدافعات عن حقوق الإنسان أولوية في الأحداث الدولية". كما تود أن ترى المجتمع الدولي يمارس ضغوطًا من خلال عملية المراجعة الدورية الشاملة، و التي يتم من خلالها تقييم سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

83 ليفر ، إي ، ميلر ، ك. وستاسزوسكا ، ك. (2020). تحويل المزيد من الأموال إلى محركات التغيير: كيف يمكن للممولين الثنائيين والمتعددي الأطراف توفير الموارد للحركات النسوية. جمعية المرأة في التنمية وماما كاش. ص 8-9.

84 المرجع السابق

في المملكة العربية السعودية، حيث لا يزال عدد من الناشطات في السجن لتحديهن قوانين الوصاية في المملكة، تدعو أميمة النجار كندا إلى إظهار موقف جريء: "ما أود أن تفعله كندا هو المطالبة بالإفراج الفوري عن المدافعات عن حقوق الإنسان، و رفع الحظر عن السفر و إسقاط جميع التهم الموجهة ضدهن على أساس قوانين الإرهاب. تحتاج كندا إلى فهم أنها أقوى مما تعتقد. الضغط الدولي يساعدهن".

تشير مريم شفيبور إلى اعتماد قانون ماغنتسكي لملاحقة المسؤولين الأجانب بسبب الفساد، و تشير إلى أنه يمكن استخدامه للضغط على المسؤولين الإيرانيين بشأن انتهاكاتهم ضد المدافعات عن حقوق الإنسان. "نحن بحاجة إلى إخبار الحكومة بأنها لا تستطيع الإفلات من انتهاكات حقوق الإنسان."

على الصعيد الشخصي، تتذكر أيضاً الإختلاف الذي حدث عندما تحدّث عضو مجلس الشيوخ الكندي نيابةً عنها عندما كانت في السجن. لقد ضَغط ذلك على الحكومة الإيرانية. و شعرت أنني لست وحدي و هناك من يهتم بي".

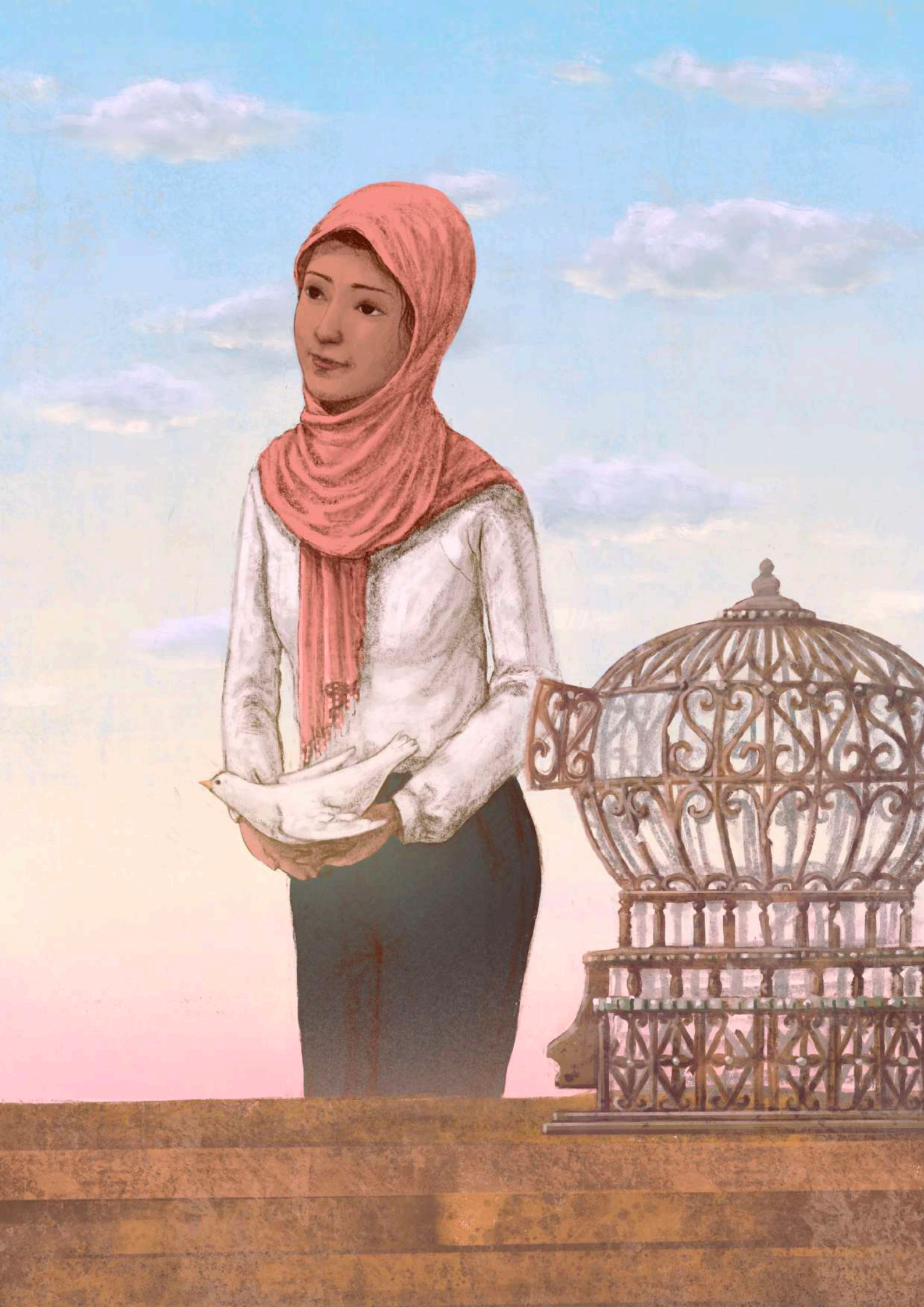

فهرس

جمعية أمهات المختطفين (31 أكتوبر 2020). تصدر جمعية أمهات المختطفين بيانًا مشتركًا مع شبكة تضامن النساء للاحتفال بالذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن الدولي رقم .1325 متاح على:
http://www.ama-ye.org/no=1488&ln=En

أبو حبيب، لينا (2020). العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين و تبعية النساء في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: ما علمتنا إياه جائحة كوفيد-19. في IEMed Mediterranean Yearbook 2020. برشلونة: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط. متاح على:https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2020/ habib_IEMed_YearBook2020_.pdf Gender_Gap_Mena_region_post-covid-19_Lina_Abou-

وكالة الأنباء الفرنسية (3 ديسمبر 2020). المحامية الإيرانية نسرين ستوده تعود إلى السجن بعد الإفراج المؤقت: زوج. قناة العربية. متاح على
https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2020/12/03/Iran-opposition-Iran-lawyer-Nasrin-Sotoudeh-back-in-prison-after-tertain-release-House

أحمد كامل (28 أكتوبر 2020). الأمم المتحدة تحذر من أن اليمن على وشك خسارة جيل كامل من الأطفال بسبب الجوع. الحارس. متاح على
https://www.theguardian.com/global-development/2020/oct/28/yemen-on-brink-of-losing-entire-generation-of-children-to-hunger-un-warns

^ أكينووتو، إيمانويل (27 نوفمبر 2020). يقول السودان إنه سيقضي على زواج الأطفال و يفرض حظرًا على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. الحارس. متاح على:
https://www.theguardian.com/global-development/2020/nov/27/sudan-says-it-will-stamp-out-child-marriage-and-enforce-ban-on-fgm

أميري، بيجمان (28 نوفمبر 2020). إيران: سبع وفيات بسبب كوفيد-19 في سجن إيفين. تحديث أخبار إيران. متاح على
https://irannewsupdate.com/news/human-rights/iran-seven-covid-19-deaths-in-evin-prison/

منظمة العفو الدولية (2019). حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: مراجعة 8102. لندن: منظمة العفو الدولية. متاح على
https://www.amnesty.org/en/latest/research/2019/02/human-rights-in-the-middle-east-and-north-africa-2018/

منظمة العفو الدولية (15 أكتوبر 2020). Covid-19 هو ذريعة جديدة لتكتيكات القمع القديمة في دول مجلس التعاون الخليجي. متاح على
https://www.amnesty.org/en/documents/mde04/3136/2020/en/

أسوشيتد برس (28 ديسمبر 2020). حُكم على الناشطة السعودية في مجال حقوق المرأة لجين الهذلول بالسجن قرابة 6 سنوات: وسائل إعلام مرتبطة بالدولة:
https://www.cbc.ca/news/world/loujain-alhathloul-saudi-arabia-womens-rights-activist-sentenced-1.5855769

باتشيليت، ميشيل (2019). عنوان إلى منصة دبلن للمدافعين عن حقوق الإنسان .2019 متاح على
https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspxNewsID=25092

^ بدر، نيروز (8 أكتوبر 2020). تقود دولة الإمارات العربية المتحدة الطريق في مجال المساواة بين الجنسين، ولكن هناك المزيد للقيام به. قناة العربية. متاح على:
https://english.alarabiya.net/en/views/news/middle-east/2020/10/08/The-UAE-is-leading-the-way-on-gender-equality-but-there -هو أكثر-القيام به

مركز البحرين لحقوق الإنسان (2020). البحرين: المرأة، الفاعلون الأقوياء في بناء السلام. متاح على https://documentcloud.adobe.com/link/trackuri=urn3Aaaid3Ascds3AUS3A978c951f-f294-4c5b-a567-36d2b4589787#pageNum=5

مركز البحرين لحقوق الإنسان (23 أكتوبر 2020). البحرين: كوفيد-19 ينذر بكارثة إنسانية في السجون. متاح على http://bahrainrights.net/p=13073

بيشين، بنيامين، و شريف ، فريال (32 يوليو ، 2018). وأوضح المكاسب الكبيرة لحقوق المرأة في الشرق الأوسط. واشنطن بوست. متاح على https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2018/07/23/womens-rights-are-advancing-in-the-middle-east-this-explains-why/

^ بورك، جايسون (10 نوفمبر2020). مسلحون يطلقون النار على منشقة ليبية قتلت في شارع بنغازي المزدحم. الحارس. متاح عل: https://www.theguardian.com/world/2020/nov/10/gunmen-shoot-dead-female-libyan-dissident-in-busy-benghazi-street

كندا، البرلمان، اللجنة الدائمة لمجلس العموم للشؤون الخارجية و التنمية الدولية ، اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان الدولية (2019). رفع صوتها: مواجهة التحديات الفريدة التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان. متاح على: https://www.ourcommons.ca/DocumentViewer/en/42-1/FAAE/report-29/

تشيس، ستيفن (25 نوفمبر 2020). نقل محاكمة ناشطة حقوقية سعودية إلى محكمة الإرهاب. ذا جلوب اند ميل. متاح على: https://www.theglobeandmail.com/politics/article-trial-of-saudi-womens-rights-activist-moved-to-terrorism-court/

سيفيكوس (2019). قوة الناس تحت الهجوم 2019: الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. لندن: سيفيكوس. متاح على https://monitor.civicus.org/MENA.PeoplePowerUnderAttack.2019/

ديفيس، آنا (10 يونيو 2014). تعرض الصحفيون للاغتصاب بسبب تغطيتنا للنزاعات: «لقد تم الاعتداء علينا لإسكاتنا. لكننا لن نتوقف أبدًا عن التحدث علانية. «مساء قياسي. متاح على: https://www.standard.co.uk/news/world/journalists-raped-for-reporting-on-conflicts-we-were-assaulted-to-shut-us-up-but-we-ll-لا تتوقف عن التحدث خارج 9519590.html

إيكر، أوليفيا (3 أكتوبر 2020). النضال من أجل حقوق المرأة في السودان. متاح على: https://borgenproject.org/womens-rights-in-sudan/

إبراهيم و نادية و ماضي و عائشة و منصور و نسمة (10 ديسمبر 2020). بناء سلام بدون حماية: حواجز المرأة اليمنية أمام السلام. مدونة LSE: https://blogs.lse.ac.uk/wps/2020/12/10/peacebuilding-without-protection-yemeni-womens-barriers-to-peace/

وحدة المعلومات الاقتصادية (2020). مؤشر الديمقراطية 2019: عام من الانتكاسات الديمقراطية والاحتجاجات الشعبية. متاح على http://www.eiu.com/public/thankyou_download.aspxactivity=download&campaignid=democracyindex2019

سفارة المملكة العربية السعودية، واشنطن العاصمة (2019). اتفاقية الرياض. متاح على https://saudiembassy.net/sites/default/files/Riyadh20Agreement20Fact20sheet.pdf

المركز الأوروبي للحقوق الدستورية و حقوق الإنسان (بدون تاريخ). ناجون: العنف الجنسي من قبل المخابرات السورية جرائم ضد الإنسانية https://www.ecchr.eu/en/case/survivors-sexual-violence-by-syrian-intelligence-services-are-crimes-against-humanity/

Fonbuena C. Parkin Daniels J. Ford L. & Hodal Kate (29 أكتوبر2020). أربع نساء رائدات في حفظ السلام: «من حقنا أن نكون على الطاولة». الحارس. متاح على:
https://www.theguardian.com/global-development/2020/oct/29/we-have-a-right-to-be-at-the-table-four-pioneering-female-peacekeepers

فرونت لاين ديفندرز (2019). التحليل العالمي لفرونت لاين ديفندرز 8102. دبلن: الخط الأمامي. متاح على:
https://www.frontlinedefenders.org/sites/default/files/global_analysis_2018.pdf

فرونت لاين ديفندرز (بدون تاريخ). #الأردن. متاح على:
https://www.frontlinedefenders.org/en/location/jordan

فرونت لاين ديفندرز (بدون تاريخ). #دولة قطر. متاح على:
https://www.frontlinedefenders.org/en/location/qatar

GIZ (أكتوبر 2020). إشراك المرأة في عمليات السلام في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا: وصف المشروع. متاح على
https://www.giz.de/en/worldwide/90562.html

الشؤون العالمية كندا (2019). أصوات في خطر: إرشادات كندا بشأن دعم المدافعات عن حقوق الإنسان. متاح على
https://www.international.gc.ca/world-monde/assets/pdfs/issues_development-enjeux_developpement/human_rights-droits_homme/rights_defenders-guide-defenseurs_droits_en.pdf

Global Affairs Canada (21 يونيو 2019) صندوق المساواة: تغيير الطريقة التي ندعم بها المنظمات و الحركات النسائية التي تعمل على النهوض بحقوق المرأة و المساواة بين الجنسين (خلفية):
https://www.canada.ca/en/global-affairs/ news / 2019/06 / global-Affairs-canada - the-equality-fund-transforming-the-way-we-support-womens-organisations-and-wars-working-to-forward-womens-rights and-g.html

الصندوق العالمي للمرأة (بدون تاريخ). ثورة المرأة في السودان: نتضامن مع الناشطات النسويات اللواتي يناضلن من أجل حريتهن. متاح على:
https://www.globalfundforwomen.org/sudan-womens-revolution-fighting-for-freedom/

مركز رصد النزوح الداخلي (2019). التقرير العالمي عن النزوح الداخلي 2019. متاح على:
https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2019/

لانغور، في، لينش، إم، بيكر، لورين (2016). مقدمة. في النساء و النوع الاجتماعي في سياسات الشرق الأوسط. واشنطن: مشروع العلوم السياسية في الشرق الأوسط (POMEPS). متاح على:
https://pomeps.org/wp-content/uploads/2016/05/POMEPS_Studies_19_Gender_Web.pdf

ليندبورج، نانسي (20 تشرين الثاني 2017). الدور الأساسي للمرأة في بناء السلام. واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام. متاح على:
https://www.usip.org/publications/2017/11/essential-role-women-peacebuilding

منصور ، خلود (2020). المرأة السورية و مشاركتها في عملية السلام. بيروت: المعهد الأصفري للمجتمع المدني و المواطنة. متاح على:
https://www.cmes.lu.se/article/syrian-women-and-their-participation-peace-process

ميلو، لورينز (13 نوفمبر2020). جمعية أمهات المختطفين: في الخطوط الأمامية لمبادلة الأسرى في اليمن. شبكة عمل المجتمع المدني الدولية لحقوق المرأة والسلام والأمن. متاح على:
https://icanpeacework.org/2020/11/13/abductees-mothers-association-on-the-front-lines-of-yemens-prisoner-swap/

مبادرة نوبل للمرأة (بدون تاريخ). قابلوا ميريام جلبي، سوريا. متاح على:
https://nobelwomensinitiative.org/meet-mariam-jalabi-syria/

مبادرة نوبل للمرأة (بدون تاريخ). لقاء مع نسرين ستوده، إيران. متاح على:
https://nobelwomensinitiative.org/meet-nasrin-sotoudeh-iran/

مبادرة نوبل للمرأة (52 نوفمبر 3102). اليوم الأول: لقاء مع هانيا محيب ، مصر. متاح على:
https://nobelwomensinitiative.org/day-1-meet-hania-moheeb-egypt/

رويترز (13 أغسطس 2019). ناشطة نسوية سعودية مسجونة ترفض إنكار التعذيب لتأمين إطلاق سراحها. الحارس. متاح على
https://www.theguardian.com/world/2019/aug/13/jailed-saudi-feminist-refuses-release-in-exchange-for-denying-torture

رويترز (27 أكتوبر 2020). ناشطة سعودية بارزة في مجال حقوق المرأة تضرب عن الطعام رهن الاحتجاز حسب أسرتها. رويترز. متاح على
https://www.reuters.com/article/saudi-rights-int-idUSKBN27C1TJ

شلبى، مروة (2016). التمثيل السياسي للمرأة و السلطوية في العالم العربي. في النساء و النوع الاجتماعي في سياسات الشرق الأوسط. واشنطن: مشروع العلوم السياسية في الشرق الأوسط (POMEPS). متاح على:
https://pomeps.org/wp-content/uploads/2016/05/POMEPS_Studies_19_Gender_Web.pdf

شيرلوك روث (26 نوفمبر 2017). في اليمن، لن توقف أمهات المحتجزات الاحتجاجات حتى يتم إطلاق سراح أبنائهن. الإذاعة الوطنية العامة.
https://www.npr.org/sections/parallels/2017/11/26/566377498/in-yemen-mothers-of-detained-wont-stop-protests-till-their-sons-are-freed

Staszewska K. Miller K. & Lever Esther (2020). تحويل المزيد من الأموال إلى محركات التغيير: كيف يمكن للممولين الثنائيين و المتعددي الأطراف توفير الموارد للحركات النسوية. جمعية المرأة في التنمية و ماما كاش. متاح على:
ttps://www.mamacash.org/media/publications/movingmoremoney_mama_cash_awid_cmi.pdf

سو، أليس (1 أغسطس 2017). ألغى الأردن بند «الزواج من المغتصب» ، لكنه لا يزال موجودًا في العديد من البلدان. وكالة اسوشيتد برس. متاح على:
https://globalnews.ca/news/3638970/jordan-repeals-marry-the-rapist-law/

الحركة السياسية النسوية السورية (2020). نحو دستور سوري ديمقراطي متجذر يرتكز على قيم الحرية و الكرامة و المشاركة

و المساواة. متاح على:

الجمعية العامة للأمم المتحدة (1999). إعلان بشأن المدافعات عن حقوق الإنسان. متاح على
https://www.ohchr.org/EN/Issues/SRHRDefenders/Pages/Declaration.aspx

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 86/181 (30 يناير 2014). تعزيز الإعلان بشأن حق و مسؤولية الأفراد و الجماعات و هيئات المجتمع في تعزيز و حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية المعترف بها عالمياً: حماية المدافعات عن حقوق الإنسان. متاح على:
https://www.un.org/ga/search/view_doc.aspsymbol=A/RES/68/181

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2019). حالة المدافعات عن حقوق الإنسان: تقرير المقرر الخاص المعني بحالة المدافعات عن حقوق الإنسان. متاح على:
https://digitallibrary.un.org/record/1663970ln=en

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2020). حالة حقوق الإنسان في اليمن ، بما في ذلك الانتهاكات منذ سبتمبر 2014: تقرير النتائج التفصيلية لمجموعة الخبراء الدوليين و الإقليميين البارزين بشأن اليمن. A / HRC / 45/6. متاح على:
https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A-HRC-45-CRP.7-en.pdf

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (8102). الجمهورية العربية السورية: الأزمة الإنسانية في سوريا. متاح على:
https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/syria_crisis_180416_v7.pdf

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن (8102). اتفاقية ستوكهولم. متاح على
https://osesgy.unmissions.org/full-text-stockholm-agreement

نساء الأمم المتحدة (2020). Covid-19 و إنهاء العنف ضد النساء و الفتيات. متاح على:
https://www.unwomen.org/-/media/headarter/attachments/sections/library/publications/2020/issue-brief-covid-19-and-ending-violence-against-women-and-girls -en.pdf la = ar & vs = 5006

نساء الأمم المتحدة (19 فبراير 2019). على حد تعبير رجاء التلي: «المرأة تقود الجهود للدفع قدما في سوريا». متاح على
https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/2/in-the-words-of-rajaa-altalli

نساء الأمم المتحدة (28 أكتوبر 2019). قوة النساء من بناة السلام. متاح على
https://www.unwomen.org/en/news/stories/2019/10/compilation-the-power-of-women-peacebuilders

Wandzel ^ ، ماريسا (15 مايو 2018). حقوق المرأة في الشرق الأوسط: المرأة تصنع تقدمها الخاص. متاح على:
https://borgenproject.org/womens-rights-in-the-middle-east-women-creating-their-own-progress/

تحالف المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (26 فبراير2020). عريضة: أطلقوا سراح جميع المدافعات عن حقوق الإنسان المحتجزات في السودان. متاح على:
https://whrdmena.org/2019/02/26/petition-free-all-women-human-rights-defenders-detained-in-sudan/

تحالف المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (11 ديسمبر / كانون الأول2019). أسوأ عام حتى الآن بالنسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. متاح على
https://whrdmena.org/2019/12/11/the-worst-year-yet-for-whrds-in-mena/

تحالف المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (2016).
وضع المدافعات عن حقوق الإنسان في سوريا. متاح على:
https://whrdmena.org/wp-content/uploads/2016/12/Syria-Eng.pdf
المنتدى الاقتصادي العالمي (2020). التقرير العالمي حول الفجوة بين الجنسين 2020. جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي. متاح على
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf

منظمة الصحة العالمية (2021). لوحة معلومات منظمة الصحة العالمية الخاصة بمرض فيروس كورونا (كوفيد -91): إيران. متاح على
https://covid19.who.int/region/emro/country/ir

برنامج الإنجاب البشري لمنظمة الصحة العالمية (2020). COVID-19 و العنف ضد المرأة: ما الذي يمكن أن يفعله القطاع الصحي. متاح على:
https://www.who.int/publications/i/item/covid-19-and-violence-against-women

أمن
عدالة
NOBEL
WOMEN'S
INITIATIVE
@nobelwomen
nobelwomensinitiative.org